

مرْفَعُ الْمَلَامَةِ

عَمَّنْ نَسَبَ التَّفْوِيزِ فِي مَعَانِي الصِّفَاتِ إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ

تَأْلِيفُ

أَبِي حَاتِمِ سَعِيدِ بْنِ دَعَّاسِ الْمَشُوشِيِّ الْيَافِعِيِّ

قَرَأَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْحَجُومِيُّ

مقدمة فضيلة الشيخ العلامة المحدث الناصح الأمين

يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فقد قرأت رسالة "رَفْعُ الْمَلَامَةِ عَمَّنْ نَسَبَ التَّفْوِيضَ فِي مَعَانِي الصِّفَاتِ إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ"، لأخينا الفاضل، الباحث المفيد السلفي، سعيد بن دعاس اليافعي - حفظه الله -، فرأيت أنه نبه على هذه الزلة التي وقع فيها الإمام أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي - رحمه الله -.

وقد صرَّح بهذا ونص عليه نصاً لا يحتمل التأويل في كتابه المفيد "لمعة الاعتقاد"، فقال: وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن، وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب اتباعه لفظاً، وترك التعرض لمعناه.

وتعقبه على قوله: اتباعه لفظاً وترك التعرض لمعناه بعض النقاد من أهل السنة، منهم العلامتان: محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وعبدالرزاق عفيفي، وغيرهم - عليهم رحمة الله -.

وليس هذا القول للإمام ابن قدامة - رحمه الله - في كتابه "اللمعة" فقط، بل هو القول الذي سار عليه في هذه المسألة في أكثر من كتاب له، كما أبانه أخونا سعيد في هذه الرسالة، للحذر من هذه الزلة من هذا الإمام المجل.

نسأل الله أن يرحمه، وأن يدخلنا وإياه تحت قوله تعالى: {أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا وتتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد الصدق الذي كانوا يوعدون}، وأن يجزي أخانا سعيداً على هذا البحث المختصر الطيب، المشتمل على التحذير من الخطأ، والدلالة على مصادر الهدى في هذه المسألة، وبالله التوفيق.

كتبه يحيى بن علي الحجوري

في: 10 / صفر (1429هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما بعد:

فقد مضى أهل السنة قديماً وحديثاً، بلا نكير فيما بينهم، على بيان ما يقع في كلام من اشتهر بالعلم والدين والفقهاء من الزلات في العقيدة والفقهاء وغيرها من علوم الشريعة، لما في ذلك من النصح للأمة وتحذيرها من الوقوع فيما وقع فيه ذلك العالم المبجل، مع الإجلال له، والاستفادة من علمه، إن كان من ذوي العلم النافع، والعمل الصالح، والحذر من زلته.

والناظر في كتب شيخ الإسلام يرى فيها من ذلك الكثير، فقد بين ما زل فيه ابن حزم، وأبي حامد الاسفرائيني، وابن الجوزي، وغيرهم، وعلى ذلك سار أهل العلم بعده، كما بينوا ما وقع فيه بعض أهل العلم المشهورين بالعلم والدين، كالنووي، والحافظ ابن حجر، من الوقوع في مذهب الأشاعرة وتأويلاتهم، ولم يقتصرُوا في ذلك على بيان ما يقع من العالم من الزلل في المعتقد، بل بينوا ما يقع فيه من الخطأ والزلل في الفقه والحديث، وكتب الفقه مليئة بنقد وتعقب ما خالف الحق والصواب من أهل العلم، بل تتبعوا أوهام المحدثين وأخطاءهم في علم الحديث، كما فعل الدارقطني في كتابه "التتبع"، والجبالي في "تتبع الأوهام الواقعة في الصحيحين"، وتتبع الدارقطني وتعقبه ما وقع لابن حبان في كتابه "المجروحين" من الأوهام في مصنف مستقل.

وكل هذا نصحاً للأمة، وتبرئة للذمة، وبياناً للحق الذي كلف الله الناس باعتقائه، والعمل، ودعوة الناس إليه.

ومع ما في ذلك من النصح للأمة، ففيه نصح ونصر لمن زل وخالف الصواب، لأن ذلك يقلل من الاغترار بزلاته وقبولها، وإن كان العالم الذي زل قد يكون معذوراً لأنه وقع فيما وقع فيه عن اجتهاد وقصد لإصابة الحق، فأما إن كان وقع فيه عن عناد ومخالفة للحق بعد ظهوره، فبيان ذلك مع ما فيه من نصح الأمة، تخفيف من آثامه التي يتحملها بسبب أخذ الناس بما أبدى وقرر من الباطل، لأن الدال على الضلالة عليه من الوزر مثل أوزار من تبعه إلى يوم القيامة، كما جاء ذلك في "مسلم" عن أبي هريرة رضي الله عنه، (2674).

قال ابن رجب في "الفرق بين النصيحة والتعيير" (ص/9): ولهذا نجد في كتبهم—أي علماء الحديث—المصنفة في أنواع العلوم الشرعية، من التفسير، وشروح الحديث، والفقه، واختلاف العلماء، وغير ذلك، ممتلئة من الناظرات، وردّ أقوال من تضعف أقواله من أئمة السلف والخلف، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادعى فيه طعناً على من ردّ عليه قوله، ولا ذماً له ولا نقصاً، اللهم إلا أن يكون المصنّف ممن يفحش في الكلام، ويسيء الأدب في العبارة، فينكر عليه فحاشته وإساءته، دون أصل رده ومخالفته، إقامة بالحجج الشرعية، والأدلة المعتمدة، وسبب ذلك أن علماء الدين كلهم مجتمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، ولأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم جملة من غير شذوذ شيء منه، ليس هو مرتبة أحد منهم، ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين

ولهذا لم يكره أهل العلم، وأئمة الدين بيان ما وقع منهم الزلل، كما قال ذلك ابن رجب في "الفرق بين النصيحة والتعيير".

ومن هذا الأصل الأصيل، قمت بتتبع كلام موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي—رحمه الله—صاحب كتاب "المغني" و"الروضة"، و"البرهان"، و"الكافي"، و"ولعة الاعتقاد"، وغيرها من كتب الفقه والعقيدة وغير ذلك، قمت بتتبع كلامه إذ قد تجاذبت قوال أهل العلم وطلابه في عقيدة ابن قدامة في الصفات، فمن قائل: هو مفوض، وقائل: وقع في عبارات التفويض، ولكن اعتذر له بأنه إمام في السنة، وقائل: لم يقع منه شيء

من ذلك، وكل ذلك التجاذب بسبب عبارته التي في كتابه "اللمعة"، وهي قوله: وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه. اهـ

فقدت بتبع كلامه في بقية مصنفاته، والجمع بين أطرافه، للوقوف على الحق في ذلك، إذ جمع أطراف كلام الرجل لمعرفة معتقده من الطرق الشرعية، كما أبان ذلك العلامة أحمد بن يحيى النحوي في "تنبيه الغبي على مخالقات أبي الحسن المأربي" (ص/14)، إذ قال: أنا لا أمنع من جمع كلام العالم الذي فيه احتمال، إلى كلامه الآخر، ليتبين بالكلام الآخر هل القائل يسير على وتيرة واحدة، أم أن كلامه الآخر مناقض للأول، بل إن هذا الجمع المقصود منه أن يتبين هل هو مشى على الحق والأدلة في الموضوعين، فتعرف نزاهته، أو يتبين ميله في أحدهما، فيدان بذلك الميل. اهـ

وقارنت بين كلامه وكلام أهل التفويض وعبارتهم في تقرير التفويض، ليعلم موافقته وعدمها، وعرضته على كلام أهل العلم، وأئمة السنة، في تقرير عقيدة السلف في الصفات، ليعرف هل وافق ابن قدامة السلف في ذلك أو خالفهم، بما يتبين به أن ابن قدامة ممن يذهب إلى التفويض في الصفات، والعصمة إنما هي لأنبياء الله سبحانه وتعالى، ولهذا لم يتمتع أهل العلم في القديم والحديث من بيان ما خالف الحق عند أهل العلم، والحق ضالة المؤمن، وبغية الموقن، وأرفع من كل رفيع، وأعظم من كل عظيم.

وليس من العدل والإنصاف والحق التجلد في الدفاع عن خطأ العلام وقد ثبت بالطريق الشرعي خطأه العالم وزلته، لما يترتب على ذلك من المفساد، من قبول كلامه، والفرس بطلانه وخطأه، وقد قال سبحانه وتعالى: {اعدلوا هو أقرب للتقوى}، وقال سبحانه وتعالى منكرراً على من جادل عن الباطل: {هاأنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم}

والحق ما جاءت به أدلة القرآن والسنة ووافق عقيدة السلف المقرره في كتب العقيدة، المتفق عليها بين أهل السنة، وما خالف ذلك، إما إلى تعطيل، وإما إلى تشبيه، وإما إلى

تفويض، فصاحبه مخالف للعقيدة الصحيحة المرضية التي مضى عليها السلف، ودعوا إليها، وأفنوا أعمارهم في الدفاع عنها.

وليس المقصود بكتابة هذه الرسالة مجرد بيان أن ابن قدامة يذهب إلى تفويض نصوص الصفات، بل من مقاصد كتابتها: ذكر جملة من عبارات أهل التفويض، وكلامهم في تقرير التفويض، وبيان بطلانها ومخالفتها لمذهب السلف، حتى يكون العبد على شيء من الإحاطة بذلك، ولتمييز بين مذهب السلف ومذهب أهل التفويض، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يمكن اجتناب الباطل ورده إلا بعد معرفة بطلانه ومخالفته للحق.

قال شيخ الإسلام في "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص/211): ومن لم يعرف المنكر، لا جملة ولا تفصيلاً، لم يتمكن من قصد اجتنابه، بخلاف الواجبات، فإن الفرض لما كان فعلها، والفعل لا يتأتى إلا مفصلاً، وجبت معرفتها على سبيل التفصيل. اهـ

ومن المقاصد في كتابة هذه الرسالة بيان مطابقة كلام ابن قدامة لكلام المفوضة، حتى لا ينسب إلى السلف، إذ لعل ذلك يحمل من لم يقف على حقيقة مذهب المفوضة على نسبة مذهب التفويض إلى السلف، ومما اتفق عليه بين أهل العلم أنه لا يجوز التلفظ بما يوهم الباطل، كما ذكره الهندي في "النهاية" في الأصول، ويجب بيان ما قد يكون ذريعة إلى نسبة الباطل إلى السلف.

وسميتُ هذه الرسالة بـ"رَفْعُ الْمَلَامَةِ عَمَّنْ نَسَبَ التَّفْوِيضَ فِي مَعَانِي الصِّفَاتِ إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ"، والله ولي التوفيق.

فصل

• في ذكر أقوال ابن قدامة التي فيها تقرير التفويض

قال ابن قدامة - رحمه الله - في "روضة الناظر" (1/185) مع "نزهة الخاصر" في كلامه على المحكم والمتشابه في القرآن، وقد ذكر أقوال العلماء في ذلك، قال: والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله، كقوله: {الرحمن على العرش استوى} {بل يدها مبسوطتان} {لما خلقت بيدي} {ويبقى وجه ربك} {تجري بأعيننا}، ونحو هذا، اتفق السلف على الإقرار به، وإمراره على وجهه، وترك تأويله، فإن الله ذمَّ المبتغين لتأويله، وقرحهم في الذم بالذين يتبعون الفتنة، وسماهم أهل زيغ.

وليس في طلب تأويل ما ذكره - العلماء - من المحمل وغيره، ما يذم صاحبه، بل يمدح عليه، إذ هو طريق إلى معرفة الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، ولأن في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه متفرد بعلم تأويل المتشابه، وأن الوقف الصحيح عند قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} لفظاً ومعناً.

أما اللفظ: فالأنه لو أراد عطف الراسخين لقال: ويقولون آمنا به، بالواو. أما المعنى: فالأنه ذمَّ مبتغي التأويل، ولو كان ذلك للراسخين معلوماً لكان مبتغيه ممدوحاً لا مذموماً، ولأن قولهم آمنا به، يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه، سيما إذا أتبعوه بقولهم: {كل من عند ربنا}، فذكرهم ربهم هنا يعطي الثقة والتسليم لأمره، وأنه صدر منه، وجاء من عنده، كما جاء من عنده المحكم.

ولأن لفظة (أما) بابتغاء المتشابه وابتغاء تأويله، يدل على قسم آخر يخالفهم في هذه الصفة، وهم الراسخون، ولو كان يعلمون تأويله لم يخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل، وإذا قد ثبت أنه غير معلوم التأويل لأحدٍ، فلا يجوز حمله على غير ما ذكرناه، لأن ما ذكر من الوجوه - أي: في تعريف المتشابه لأهل العلم - لا يعلم تأويله كثير من الناس.

فإن قيل: فكيف يخاطب الله الخلق بما لا يعقلونه؟ أم كيف ينزل على رسوله ما لا يطلع على تأويله؟ قلنا: يجوز أن يكلفهم الإيمان بما لا يطلعون على تأويله، ليختبر طاعتهم، كما اختبرهم بالإيمان بالحروف المقطعة، مع أنه لا يعلم معناها إلا الله. اهـ

وذكر في كتاب "ذم التأويل" فقرة رقم (75)، قوله تعالى: {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات.. الآيات} ثم قال: فذم مبتغي تأويل المتشابه، وقرنه بمبتغي الفتنة في الذم، ثم أخبر أنه لا يعلم تأويله غير الله تعالى، فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: {إلا الله}، ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله لوجوه، فذكرها كما ذكرها في الروضة، ومما ذكره: أن (أما) لتفصيل الجمل، وأنها دالة على تفصيل فصلين: الزائغون المتبعون للمتشابه، والراسخون في العلم، ويجب أن يكون كل قسم مخالفاً للآخر فيما وصف به، فيلزم حينئذ أن يكون الراسخين مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه، مفوضين إلى الله تعالى بقولهم: {كل من عند ربنا} تاركين لابتغاء تأويله.

وذكر -أيضاً- أن من عطف الراسخين أحل بهذا المعنى، ولم يجعل الراسخين قسماً آخر ولا مخالفين للقسم المذموم فيما وصفوا به، فلا يصح.

ومما ذكره -أيضاً-: أن قوله: {آمننا به كل من عند ربنا} كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه، لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده. اهـ
ثم قال في فقرة رقم (76) من "ذم التأويل": فثبت بما ذكرناه من الوجوه، أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى.. ويلزم من هذا أن يكون المتشابه هو ما يتعلق بصفات الله تعالى وما أشبهه، دون ما قيل فيه أنه الجمل، أو الذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين، أو الحروف المقطعة، لأن بعض ذلك معلوم لبعض العلماء، وبعضه قد تكلم ابن عباس وغيره في تأويله، فلم يجز أن يحمل عليه. اهـ

وعند التأمل والنظر فيما ذكره ابن قدامة، وعرضه على كلام أهل العلم المشهورين بالعقيدة السلفية الصحيحة، وبيان طريقة السلف، وما يخالفها من عقيدة التفويض وغيرها، يتضح لنا أن ابن قدامة -رحمه الله- كان يسلك في نصوص الصفات مسلك أهل التفويض

في معاني الصفات, وسأفصل ذلك مع نقل كلام أهل العلم المثبت لمطابقة كلامه لأهل التفويض ما فيه كفاية لطالب الحق والصواب - إن شاء الله - وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أولاً: تصريح ابن قدامة بأن نصوص الصفات من قبيل المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله سبحانه وتعالى, وبيان إثبات تفويض ابن قدامة فيه

صرح -رحمه الله- بأن نصوص الصفات من قبيل المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله, ومراده بالمعنى الذي استأثر الله بعلمه ما يدل عليه اللفظ -كما سيأتي بيان ذلك- إن شاء الله-

وتعريف المتشابه كما قال ابن جرير في "تفسيره" (174/3): المحكم من آيات القرآن: ما عرف العلماء تأويله, وفهموا معناه, وتفسيره, والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل, مما استأثر الله بعلمه دون خلقه. اهـ وانظر "الجامع في أحكام القرآن" للقرطبي (9/4). قلت: وقد خصّه ابن قدامة -كما ترى- بنصوص الصفات.

والقول بأن نصوص الصفات من قبيل المشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله, هو عند التحقيق والتأمل قول أهل التفويض, ولا يؤثر ذلك عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة, كما سيأتي تنصيب شيخ الإسلام على ذلك قريباً.

وقد سماهم شيخ الإسلام ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنقل" (14/1), وابن القيم في "الصواعق المرسلّة" (أصحاب التجهيل), وزاد شيخ الإسلام: (التضليل), وابن القيم (اللاأدرية), وسيأتي ذلك -إن شاء الله-.

وقد أبان ابن القيم رحمه الله "في الصواعق المرسلّة" أن القول بأن نصوص الصفات من المتشابه هو الأصل الذي بنى عليه أهل التفويض تفويضهم, بما نعلم به أن ابن قدامة قائل بقولهم.

فقال رحمه الله (422/2): الفصل الثامن عشر: في انقسام الناس في نصوص الوحي إلى أصحاب تأويل, وأصحاب (تخييل), وأصحاب (تجهيل), وأصحاب (تمثيل), وأصحاب (سواء السبيل).

ثم قال: الصنف الثالث: أصحاب التجهيل الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها, ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها, ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها, ونعلم أن

لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهي عندنا بمنزلة {كهيعص}، و {حم}، و {عسق}، و {المص}.

فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلاً، ولا تشبيهاً، ولم نعرف معناه، وننكر على من تأوله، ونكل علمه إلى الله، وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف، وأنهم لم يكونوا يعرفوا حقائق الأسماء، ولا يفهمون معنى قوله: {لما خلقت بيدي}، وقوله: {والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة}، وقوله: {الرحمن على العرض استوى، وأمثال ذلك من نصوص الصفات، وبنوا هذا المذهب على أصليين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.

الثاني: وأن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلا الله.

فنتج من هذين الأصليين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وسائر التابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرأون: {الرحمن على العرش استوى}، و {بل يدها مبسوطتان}، ويروون: <ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء لندنيا>، ولا يعرفون معنى ذلك، ولا ما أريد به، ولازم قولهم أن الرسول كان يتكلم بذلك، ولا يعرف معناه، ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجرى على ظواهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً، ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا.

وهؤلاء غلطوا في المتشابه، وفي جعل هذه النصوص من المشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطأوا في المقدمات الثلاث، واضطروهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين، وتحريفات المعطلين، وسدوا على نفوسهم الباب، وقالوا: لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب، فهؤلاء تركوا التدبير المأمور به، والتذكر والعقل لمعاني النصوص، الذي هو أساس الإيمان، وعمود اليقين، وأعرضوا عنه بقلوبهم، وتعبدوا بالألفاظ المجردة، التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها للتلاوة والتعبد بها، دون تعقل معانيها، وتدبرها والتفكير فيها. اهـ كلامه بحروفه.

أقول:

فبين -رحمه الله- أن مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات اعتقاد أنها ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا يدري ما أراد الله بها، وأن معناها لا يعلمه إلا الله، وأن قراءتهم لها ألفاظاً مجردة عن المعاني، أنزلت للتعبد على هذا الوجه، وأن ذلك قائم على اعتقاد أن نصوص الصفات من المشابه، وأن المتشابه لا يعلمه إلا الله.

وهذا ما قرره ابن قدامة -رحمه الله-، ويقوي ذلك أنه استدل بما يستدل به أهل التفويض على تفويضهم، كما أبان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه "درء تعارض العقل والنقل" (14/1)، في الكلام على لفظ التأويل في القرآن.

فقال -رحمه الله-: لفظ التأويل في القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه وإن كان موافقاً لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه، وإن كان موافقاً له، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره، ويراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقتزن بذلك، وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين، فأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين، كالأئمة الأربعة وغيرهم، فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول أو الثاني.

ولهذا ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ التأويل في القرآن والحديث في مثل: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا}، أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص، واعتقد أن الوقف في الآية عند قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} لزم من ذلك أن يعتقد أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن، وهو جبريل، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم، ولا غيره من الأنبياء، ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأن محمد صلى الله عليه وسلم كان يقرأ: {الرحمن على العرش استوى}، وقوله: {إليه يصعد الكلم الطيب}، وقوله: {بل يدها مبسوطتان}، ونحو ذلك من آيات الصفات، بل ويقول:

{ ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا } ونحو ذلك، وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله، ويظنون أن هذه طريقة السلف، وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل.. اهـ.

وقال -أيضاً- كما في "مجموع الفتاوى" (413/5): كثير ممن يذكر مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها أنه لا يفهم أحد معانيها، لا الرسول ولا غيره، ويظنون أن هذا معنى قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} مع نصرتهم للوقف على ذلك، فيجعلون مضمون مذهب السلف أن الرسول بلغ قرآناً لا يفهم معناه، بل تكلم بأحاديث الصفات، وهو لا يفهم معناها، وأن جبريل كذلك، وأن الصحابة والتابعين كذلك، وهذا ضلال عظيم، وهو أحد أنواع الضلال في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ظن أهل التخييل، وظن أهل التحريف والتبديل، وظن أهل التجهيل.. اهـ.

ونص على ذلك ابن القيم في "الصواعق المرسله" (920/3)، في كلامه على (اللاأدرية)، وهم المفوضة، فقال: وهؤلاء ينسبون طريقتهم إلى السلف، وهي التي يقول المتأولون: إنها أسلم، ويحتجون عليها بقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله}، ويقولون: هذا هو الوقف التام عند جمهور السلف.. اهـ.

وقد ذكر الزركشي في "البحر المحيط" (439/3) في الكلام على المذاهب في التأويل في العقائد، وقد ذكر مذهب إثبات معاني نصوص الصفات على ظاهرها من غير تأويل الذي هو في الحقيقة مذهب السلف الحق، وجعله قول المشبهة، ثم ذكر قول من يعتقد أن لها تأويلاً ولكن يمسك عن ذلك وأنه قول السلف، وذكر أن هذا لقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله}.

وتأمل قول شيخ الإسلام: (ولهذا ظن طائفة من المتأخرين.. إلخ)، فلا يبعد أن يكون ابن قدامة مقصوداً بذلك، لأن كلامه -كما رأيت- على طراز كلام المفوضة في نصوص الصفات، كما علمت ذلك في دعواه أنها من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، مستدلاً بالآية، كما استدل به أهل التفويض، ومقررراً لدالتها كما قرره، كما في قوله -السابق-:

(ولأن في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه متفرد بعلم تأويل المتشابه)، وقوله: {ولأن قولهم: {آمنا به} يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه)، وقوله: (قولهم: {آمنا به كل من عند ربنا} كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه)، فكل ذلك مع ما سيأتي -إن شاء الله-، يجعل الناظر لا يتخالجه تردد في أنه -رحمه الله وغفر له- يسلك مسلك المفوضة.

وقد صرح شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (294/13) بأن إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلمه قد قاله طوائف من الحنابلة وغيرهم، وهذا يقوي احتمال قصد ابن قدامة بذلك، والله أعلم.

• نسف دعوى أهل التفويض أن نصوص الصفات من قبيل المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله

وقد أبطل أهل العلم كشيخ الإسلام -رحمه الله- مذهب التفويض, وبين فساده, وما يترتب عليه, بما يتضح به أن دعوة التشابه في نصوص الصفات معناه عدم العلم بما دلت عليه, على نَسَقِ اعتقاد الموضة.

فقال -رحمه الله- كما في "مجموع الفتاوى" (294/13): وأما إدخال أسماء الله وصفاته, أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله, كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم, فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه, ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم, فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه!! فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك, فإن ما أعلم أحداً من سلف الأمة ولا من الأئمة, لا أحمد بن حنبل, ولا غيره, أنه جعل ذلك من المتشابه الداخِل في هذه الآية, ونفى أن يعلم أحد معناه, وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم, ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه, وإنما قالوا: كلمات لها معاني صحيحة, قالوا في أحاديث الصفات تمر كما جاءت, ونُحوها عن تأويلات الجهمية, وردوها وأبطلوها, التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه, ونصوص أحمد والأئمة قبله بيّنة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية, ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها, ويفهمون منها بعض ما دلت عليه, كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل, وغير ذلك. اهـ

وقد رد -أيضاً- العلامة الشنقيطي -رحمه الله- في "المذكرة" عد ابن قدامة نصوص الصفات من (المتشابه), بما يتبين به أن قول ابن قدامة مؤداه تقرير عدم العلم بما دلت عليه نصوص الصفات من المعاني الظاهرة, على غرار مذهب التفويض, فقال (ص/118): إن قول ابن قدامة: إن المتشابه ما ورد في صفات الله مما يجب الإيمان به, ويحرم التعرض لتأويله.. لا يخلو من نظر, لأن آيات الصفات لا يطلق عليها اسم التشابه بهذا المعنى, من غير تفصيل,

لأن معناها معلوم في اللغة العربية، وليس متشابهاً، ولكن كيفية اتصافه بها ليس معلوماً للخلق. اهـ

وهذا نص واضح لا إشكال فيه، والحمد لله.

وقال شيخ الإسلام في "الإكليل" (ص/36): إن القول بأن هذا مشابه لا يعلم معناه في جميع ما سمى الله، ووصف به نفسه عناد ظاهر، وجحد لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، بل كفر صريح. اهـ

وقال -أيضاً- في "الإكليل" (ص/20): .. والصحابة والتابعون لم يمتنع أحدهم منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذا من المتشابه، الذي لا يعلم معناه، ولا قال أحد قط من سلف الأمة، ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا تعلم معناها.. وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات، وآيات القدر، وغير ذلك، فلقبوها: هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه، أو ما تعبدنا الله بتلاوته وحروفه بلا فهم، فجوّز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء... اهـ

وكذا ذكر أن مبنى القول بأن نصوص الصفات مما لا يعلم معناه إلا الله مسألة: هل في القرآن شيء لا يعلم معناه الزركشي في "البحر المحييط" (3/439) فإنه ذكر المذاهب في التأويل في العقائد، فذكر مذهب إثبات معاني نصوص الصفات وجعله مذهب المشبهة، وهو في الحقيقة مذهب السلف، ثم ذكر مذهب الإيمان بها وترك التعرض لتأويلها، وعزاه نقلاً عن ابن برهان إلى السلف، الذي هو في الحقيقة مذهب المفوضة والسلف بريعون منه، ثم ذكر مذهب التأويل لها، ثم قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين -أي: الثاني والثالث- أنه هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لا يعلم معناه، فعندهم -يعني السلف- يجوز، ولهذا منعوا من التأويل، واعتقدوا التنزيه على ما يعلم الله، وعندنا يجوز ذلك، بل الراسخون يعلمونه... اهـ

وقد نص شيخ الإسلام -رحمه الله- على أن القول بأن نصوص الصفات من قبيل (المتشابه) معناه أنها لا يعلم معناها الذي دلت عليه، وأن الله تعبدنا بتلاوتها بلا فهم على وجه الامتحان، ولهذا شدد في نكيره على قائل هذا القول، وأغلظ عليه.

حتى قال -رحمه الله- في "درء تعارض العقل والنقل" (1/116-117) المطبوع بمامش "منهاج السنة النبوية"، كما نقله عنه العلامة ابن عثيمين في "القواعد المثلى" (ص/183) ط- دار الآثار، بعد ذكره مناقضة قول المفوضة لما أراده الله من الناس، من تدبر القرآن وتعقله وفهمه، وأن قولهم مخالف حيث قالوا: إنه لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، قال: وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأبي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكله متشابهه، ولا يعلم أحد معناها وما لا يعلم أحد معناه، لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان.. فتبين أن قول أهل التفويض الذي يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ

فبين أن دعوى أن الصفات من المتشابه المشكل التي لا يعلم معناها إلا الله عين قول المفوضة الذين هو من شر الأقوال، لما يترتب عليه من الباطل كما بيّن -رحمه الله-.

وقال ابن القيم في "الصواعق المرسله" (3/917): وقول هؤلاء باطل، فإن الله سبحانه وتعالى أمر بتدبر كتابه، وتفهمه وتعقله، وأخبر أنه بيان وهدي، وشفاء لما في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ومن أعظم الاختلاف اختلاف فهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم، لا يحصل به حكم ولا هدى، ولا شفاء ولا بيان، وهؤلاء طرقتوا لأهل الإلحاد والزندقة والبدع أن يستنبطوا الحق من عقولهم وآراءهم، فإن النفوس طالبة لمعرفة هذا الأمر أعظم طلب، والمقتضى التام لذلك فيها موجود.

فإذا قيل لها: إن ألفاظ القرآن والسنة في ذلك لها تأويل لا يعلمه إلا الله، ولا يعلم أحد معناها، وما أريد بها، وما دلت عليه، فروا إلى عقولهم ونظرهم وآراءهم. فسدّ هؤلاء باب الهدى والرشاد، وفتح أولئك باب الزندقة والبدعة والإلحاد، وقالوا: أقررتم بأن ما جاء به الرسل

في هذا الباب لا يحصل منه علم بالحق، ولا يهدي إليه، فهو في طريقتنا لا في طريقة الأنبياء، فإننا نحن نعلم ما نقوله ونثبت بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا تأويل ما قالوه، ولا بينوا المراد المتكلم به، وأصاب هؤلاء من الغلط على السمع ما أصاب أولئك من الخطأ في العقل، وهؤلاء لم يفهموا مراد السلف بقولهم: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، فإن التأويل في عرف السلف المراد به التأويل في مثل قوله: {هل ينظرون إلا تأويله.. الآية}، وقوله: {ذلك خير وأحسن تأويلاً}، وقول يوسف: {هذا تأويل رؤياي}، وقول يعقوب: {ويعلمك من تأويل الأحاديث}، وكذلك: {وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون}، وقول يوسف: {إلا نبأتكما بتأويله} فتأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به والمنهي عنه.. وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، فهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها، وذلك في حق الله كنه ذاته وصفاته، التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال مالك وربيعة: الإستواء معلوم، والكيف مجهول، وكذلك قال ابن الماجشون، والإمام أحمد، وغيرهما: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه.

وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه، وقال: إنهم تأولوها على غير تأويلها، وبين معناها، وكذلك الصحابة والتابعون، فسروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار، وإن لم يعلموا حقيقته وكنهه وكيفيته، فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى، فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو نفس تفسيره، وبيان المراد منه، لا يعلمه إلا الله فهذا غلطأمل أ. اه كلامه

ومراد ابن قدامة بالتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو التفسير كما يأتي نقل بعض نصوص كلامه في ذلك - إن شاء الله - في موضعه، وكما يدل على ذلك سياق رد شيخ الإسلام، وابن القيم لهذا القول على أهله، ومنهم ابن قدامة - رحمه الله -، فظهر بذلك مذهب ابن قدامة في الصفات، وثبت مخالفته لما عليه السلف من تفسيرها وفهم معانيها التي تدل عليها نصوصها، وأنه غلط فيمن غلط في مراد السلف: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله

فيما يتعلق بالصفات كما بينه ابن القيم -رحمه الله- وسيأتي مزيد تدليل على ذلك -إن شاء الله-.

ولهذا قال ابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن" (ص/98): ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم, وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى, ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينتفع عباده, ويدل به على معنى أرادته, فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره, لزمنا للطاعنين مقال, وتعلق علينا بعلّة, هل يجوز لأحدٍ أن يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف المتشابه, وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾, جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته, فقد علم علياً التفسير, ودعا لابن عباس فقال: <اللهم علمه التأويل>.

وقال (ص/100): فإننا لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن, فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله, بل أمره كلّهُ على التفسير, حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور. اهـ

• بيان عدم جريان لفظ (المتشابه) في نصوص الصفات إلا في كلام من

يذهب إلى التفويض

ويؤيد ما ذكرنا أنه لم يؤثر عدُّ نصوص الصفات من (المتشابه) إلا من عرف بمذهب

التفويض لنصوص الصفات.

فمن ذلك إطلاق أبي يعلى في كتابه "إبطال التأويلات" (1/59-93) ط- دار الإمام

الذهبي، حيث قال: فصل في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها من وجوه:

أن آي الكتاب قسمان: أحدهما: محكم تأويله تنزيهه، يفهم المراد منه بظاهره. وقسم: هو

متشابه، لا يعلم تأويله إلا الله، بدليل قوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله}.

قال: كذلك أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم جارية هذا المجرى، منزلة على هذا

التنزيل، منها البين المستقل في بيانه بنفسه، ومنها ما يوقف على معناه بلغة العرب. اهـ

ثم أنكروا عقب ذلك على ابن قتيبة قوله في "مشكل القرآن" (ص/98): إن الراسخين

يعلمون المتشابه. اهـ

ومراده بما لا يجوز تأويله وتفسيره نصوص الصفات، لأنه ذكر هذا الفصل عقب

فصل أقوال السلف في الصفات، وقد رأيت أنه نص على أنها لا تفسر باعتبار أنها منه

المتشابه.

وسأتي نقل كلام للقاضي أبي يعلى -إن شاء الله- في الكلام على الاستواء، سلك

فيه مسلك المفوضه، فنفي تأويله على طريقة المعطلة بالاستيلاء، ونقي -أيضاً- تأويله بالعلو

على ما عليه السلف، وله غير ذلك من الكلام يذكر في محله، يدل على أن المراد بالتفسير

امتناع إثبات المعنى المفهوم من اللفظ، ويكفي -هنا- الإشارة بما ذكر.

وأبو يعلى ممن يسلك في نصوص الصفات مسلك المفوضه، كما ذكر ذلك عنه شيخ

الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في "درء تعارض العقل والنقل" (1/14)، حيث تكلم على

معاني التأويل الثلاثة، وذكر أن طائفة من المتأخرين ظنوا أنه أريد به المعنى الاصطلاحي، الذي

هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقتزن بذلك.

ثم ذكر أنه نتج عن هذا الظن اعتقاد أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه الملك المقرب، الذي نزل بالقرآن، وهو جبريل، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم، ولا غيره من الأنبياء، ولا تعلمه الصحابة، ولا التابعون لهم بإحسان.

ثم ذكر أن منهم من يقول: المراد بما خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، وأن منهم من قال: تجرى على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا لا يعلم تأويلها إلا الله. قال: وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في "ذم التأويل"، وسيأتي نقل كلام شيخ الإسلام بنصه في محله.

وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على اختبار أبي يعلى للتفويض، فقال: ونوع ثالث سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، ولا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عثيل، وأمثاله.

ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك، وأمثاله، في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يفوضون، ويقولون: تجرى على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك، وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة، وهذا تارة، حال ابن عقيل وأمثاله. اهـ نقله عنه صاحب كتاب "مذهب أهل التفويض" (ص/208).

ومن أولئك الذين عرف عنهم التفويض لنصوص الصفات، ويقرر أنها من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله تعالى، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، حيث قال في كتابه "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات" (ص/60): إذا تقرر هذا، فاعلم أن المتشابهات آيات الصفات، التي التأويل فيها بعيد، فلا تؤول ولا تفسر، وجمهور أهل السنة، منهم السلف، وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله، ولا نفسرها. اهـ

وقال أيضاً (ص/67): اعلم أن المتشابه صفات الله تعالى، فإنه يتعذر الوقوف على تحقيق معانيها، والإحاطة بها. اهـ

وهذا نص في اختيار التفويض بناءً على اعتقاد نصوص الصفات من (المتشابه)، ونسبته هذا المذهب إلى أهل السنة وأهل الحديث غير مسلم، وسيأتي الكلام على ذلك في محله — إن شاء الله —.

ومما صرح فيه مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي باختيار التفويض، أنه نقل في "أقوال الثقات" (ص/65-66) عن السيوطي قوله: إن آيات الصفات من المتشابهات، وأن مذهب السلف تفويض معناها، ومذهب طائفة من أهل السنة تأويلها.

وممن أطلق ذلك على نصوص الصفات حسن البنا في كتابه "الأصول العشرين" (ص/39)، الأصل العاشر، كما نقله عنه الأخ الفاضل فيصل الحاشدي، الأصل العاشر في كتابه: "رسالة أخوية" (ص/16).

ولا يخفى ما عليه حسن البنا من مذهب أهل التفويض، كما في كتابه "رسالة في العقائد" (ص/498)، من "مجموعة رسائل البنأ"، حيث قال: ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني.. إلخ. اهـ

وقال قبل ذلك: وإن البحث في مثل هذا الشأن مهما طال فيه القول، لا يؤدي في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة، وهي التفويض لله تبارك وتعالى. اهـ

ونص كلامه في إطلاق التشابه على نصوص الصفات: وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة، وما لحق بذلك، من المتشابه، نؤمن به، كما جاء من غير تأويل، ولا تعطيل. اهـ
ثانياً: تصريح ابن قدامة في "الروضة" بأن الأيمان بنصوص الصفات كالإيمان بالحروف المقطعة، وأن الحروف المقطعة لا يعلم معناها إلا الله سبحانه وتعالى، وبيان دلالة ذلك على تفويض ابن قدامة.

¹ ومقصوده بهم: الأشاعرة المبتدعة، لأنه منهم.

جعل ابن قدامة -رحمه الله- نصوص الصفات كالحروف المقطعة، وقرر في "الروضة"، أن الحروف المقطعة لا ألفاظ لا يعلم معناها إلا الله، وحقيقة ذلك أنها ألفاظ عريّة عن المعاني، كما هو شأن حروف المباني، فنتج عن هذا أن الحروف المقطعة من قبيل المتشابه الذي استأثر الله بعلم معناه، ووردت في القرآن ألفاظاً لا معنى لها، تعبد الله الناس بتلاوتها والإيمان بها كما وردت.

قال القرطبي في "الجامع" (154/1): في تفسير قوله تعالى: {الم}، من أول سورة البقرة، قال: اختلف أهل التأويل في الحروف التي في أوائل السورة، فقال عامر الشعبي، وسفيان الثوري، وجماعة من المحدثين: هي سر الله في القرآن، والله في كل كتاب من كتبه سر، فهي من المتشابه الذي انفرد الله تعالى بعلمه، ولا يجب أن يتكلم فيها، ولكن نؤمن بها وتقرأ كما جاءت، وروي هذا القول عن أبي بكر الصديق، وعن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وذكر أبو الليث السمرقندي عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم قالوا: الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر، وقال أبو حاتم: لم نجد الحروف المقطعة في القرآن إلا في أوائل السور، ولا ندري ما أراد الله عز وجل بها.

قلت -القائل هو القرطبي-: ومن هذا المعنى ما ذكره أبو بكر الأنباري، حدثنا الحسن بن الحباب، حدثنا أبو بكر بن أبي طالب، حدثنا أبو المنذر الواسطي، عن مالك بن مغول، عن سعيد، عن مسروق، عن الربيع بن خثيم، قال: إن الله تعالى أنزل هذا القرآن ما استأثر فيه بعلم ما شاء الله وأطلعكم على ما شاء، فأما ما استأثر به لنفسه فليستم بنائليه، فلا تسألوا عنه وأما الذي أطلعكم عليه، فهو الذي تسألون عنه، وتخبرون به، وما بكل القرآن تعلمون، ولا بكل ما تعلمون تعملون.

قال أبو بكر: فهذا يوضح أن حروفاً من القرآن سترت معانيها عن جميع العالم، اختبأراً من الله عز وجل، وامتحاناً، فمن آمن بها أثيب وسعد، ومن كفر وشك أثم وبعده. ثم قال القرطبي: هذا القول في المتشابه وحكمه، وهو الصحيح. اهـ كلامه.

فجعل ابن قدامة نصوص الصفات كالحروف المقطعة على النحو الذي ذكره مما يدل على وقوعه في التفويض.

المذهب الصحيح في الحروف المقطعة.

وحروف المقطعة لا شك أنه ليس لها معاني تؤخذ من ذات لفظها، كما هو شأن حروف المباني، ولكنها جاءت في القرآن لحكمة ومعنى أرادته الله.

وذلك ما ذكره الإمام المفسر ابن كثير في "تفسيره" (39/1)، فقال: وقال آخرون: بل إنما كررت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، هذا مع أنه مركب من الحروف المقطعة، التي يتخاطبون بها، وقد حكى هذا المذهب الرازي في "تفسيره" عن المبرد، وجمع من المحققين، وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا، وقرره الزمخشري في "كشافه"، ونصره أتم نصر، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية، وشيخنا المجتهد أبو الحجاج المزني، وحكاها لي عن ابن تيمية. اهـ

بيان بطلان جعل نصوص الصفات كالحروف المقطعة وأنه قول أهل التفويض. ولا يصح جعل نصوص الصفات كالحروف المقطعة، لأنها نصوص لها معاني مفهومه من ظاهرها، وهو قول أهل التفويض، ولا يؤثر إطلاقه فيها عن أئمة السنة والسلف الذين بينوا عقيدة أهل الحق والأثر وحكوها.

وقد نص الإمام ابن القيم في كتابه "الصواعق المرسله" (422/2) على ذلك في فصل انقسام الناس في نصوص الوحي إلى أصحاب تأويل، وأصحاب تحييل، وأصحاب تجهيل، وأصحاب تمثيل، وأصحاب سواء السبيل، فقال: الصنف الثالث: أصحاب التجهيل الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها، ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهي عندنا بمنزلة {كهيعص}، و {حم}، و {وعسق}، و {المص}.. ثم قال: وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف. اهـ

ومراد به (أصحاب التجهيل) المفوضة، والله أعلم.

شبهة حول إثبات تفويض ابن قدامة بدعواه أن نصوص الصفات بالحروف المقطعة.
فإن قيل: قد أخرج ابن قدامة الحروف المقطعة في كتابه "ذم التأويل" من المتشابه،

كما سبق نقل كلامه؟؟!!، ولم يجعل نصوص الصفات بمنزلتها!!.

والجواب على هذا: أن هذا يقوي ويؤيد أن ابن قدامة يرى أن نصوص الصفات

عبارة عن ألفاظ لا تعقل معانيها، قد استأثر الله بعلم معانيها.

وذلك أنه لما رأى واعتقد في "ذم التأويل" أنه قد تكلم في معناها، وأثبت لها معانياً

تؤخذ من ألفاظها كسائر الألفاظ المفهومة ابن عباس وغيره، أخرجها من المتشابه، ولم يجوز

إدخالها فيه، ومن ثم نفى أن تكون الصفات بمنزلتها، لأنها نصوص لا تعقل معانيها من

ألفاظها، بخلاف ما قرره في "الروضة"، فإنه جعل نصوص الصفات بمنزلتها، لاعتقاده -

هناك- أن الحروف المقطعة ليس لها معنى يفهم من ألفاظها، والله أعلم.

ثالثاً: تصريح ابن قدامة بأن الخطاب بنصوص الصفات من باب الخطاب بما لا يعقل

معناه على سبيل اختبار وامتحان طاعة المكلف، كالإختبار بالحروف المقطعة المجهولة المعنى.

وهذا نص واضح كالشمس في أثبات تفويض ابن قدامة لأن معنى لا يُعقل، أي: لا

يفهم منه معناه الذي يدل عليه ظاهر اللفظ.

ويتبين هذا بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في كتاب "صفات الله

وعلوه بين النفي والإثبات" كما في "مجموعة الرسائل" (1/212)، وقد ذكر أثر مالك في

الإستواء، وقوله فيه: الإستواء معلوم، والكيف مجهول، وفي لفظ: استواء معلوم أو معقول. اهـ

أي نفس الإستواء كما بينه شيخ الإسلام بعده مباشرة.

إبطال القول بأن نصوص الصفات من قبيل ما ورد للامتحان والاختبار بما لا يعقل

ولا يفهم.

وإطلاق ذلك على نصوص الصفات قول جرت به أقلام من عرف بالتفويض، كأبي

يعلى الحنبلي -رحمه الله-.

فإنه قال في "إبطال التأويلات" (66/1): فإن قيل: فإذا لم نعلم تأويله لم يند الخطاب فائدة، كما إذا خاطب العربي بالزنجية، قيل: فيه فائدة، وهو اختبار العباد، ليؤمن به المؤمن فيسعد، ويكفر به الكافر فيشقى.. ولأن جاز أن يقال: إن هذا لا يفيد، جاز أن يقال: إن أمرنا بالإيمان بملائكة ورسله ونعيم الجنة لا يفيد، لأننا لا نعلمه. اهـ

وقال في (69/1): فإن قيل: فسلم لكم في القرآن ما لا يعلم تأويله إلا الله، لكن فائدته التلاوة التي طاعة، وهي مندوب إليها، يثاب على فعلها، فأما الأخبار فمتى لم يعرف معناها بلغه العرب عريت عن فائدة، لأنها لا تفيد عملاً، ولا تثبت علماً، ولا ثواب في فعلها. قيل: لا تعرى عن فائدة، لما بينا فيما قبل، وهو اختبار العباد، ليؤمن به المؤمن

فيسعد، ويكفر به الكافر فيشقى، لأن سبيل المؤمن أن يصدق بما جاء به الرسول. اهـ وهذا واضح في مطابقته لكلام ابن قدامة، وتقرير مجرد نصوص الصفات عن المعاني امتحاناً واختباراً، مما يدل على تفويض أبي يعلى، وابن قدامة، والله أعلم. ولا يعرف عن أحد من السلف والأئمة الذين أبانوا عقيدة أهل السنة والجماعة في الصفات، وصنفوا فيها إطلاق هذا القول.

بل الذي عرف عنهم، وأبانوه في عقيدتهم أن نصوص الصفات من قبيل ما علم معناه من ظاهر اللفظ على خلاف ما قرره ابن قدامة وأبي يعلى.

فتأمل أيها القارئ فيما ذكرناه وبيناه، تدرك ما قصدنا بيانه، ولازم الإنصاف فإن الإنصاف من سجايا أهل الحق والفضل والعلم، قال ابن القيم في نونيته: وتحل بالإنصاف أفضل حلة=زينت بها الأعطاف والكتفان إيراد على ما سبق والرد عليه.

فإن قيل: يحتمل أن يكون ابن قدامة أراد بالمتشابه في نصوص الصفات الكنه والكيف، لا أصل المعنى الذي يدل عليه ظاهر اللفظ؟

أجيب: بأن تأويل كلام غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على خلاف ظاهره الصريح لا يجوز، كما ذكر البقاعي في كتابه "مصرع التصوف" (ص/66)، عن زين الدين

العراقي، أنه قال: ولا يقبل ممن اجترأ مثل هذه المقالات القبيحة -أي: الاتحادية- أن يقول: أردت بكلامي هذا خلاف ظاهره، ولا نؤول له كلامه. اهـ

ثم قال البقاعي عقبه: ولقد أحسن بعض من عاصرناه من العلماء العارفين، وهو الشيخ الإمام العلامة، علاء الدين، على بن إسماعيل القونوي، بحث سئل عن شيء من هذا فقال: إنما نوول كلام من ثبتت عصمته، حتى نجمع بين كلامه، لعدم جواز الخطأ عليه، وأما من لم تثبت عصمته، فجائز عليه الخطأ، والمعصية، والكفر، فنؤاخذه بظاهر كلامه، ولا نقبل منه ما أول كلامه عليه، مما لا يحتمله، أو مما يخالف الظاهر، وهذا هو الحق. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الاستغاثة" (2/609-710): فغير الرسول إذا عبر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل الإيهام كان هذا سائغاً باتفاق أهل الإسلام. اهـ ومعناه أنه إذا لم يقرن بما يزيل الإيهام لم يكن ذلك سائغاً يسوغ تأويل كلامه.

قال ابن القيم في "الصواعق" (1/302-304): التأويل إخبار عن مراد المتكلم لا إنشاء، فهذا الموضوع مما يغلط فيه كثير من الناس غلطاً قبيحاً، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإن قيل: معنى اللفظ كذا وكذا إخباراً بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن هذا الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم، ويعرف مراد المتكلم بطرق:

1- منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

2- ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى.

فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته.. فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له، مع القرائن المؤكدة له، كان صادقاً في إخباره، وأما إذا تأول كلامه بما لم يدل عليه لفظه، ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره أن هذا مراده كذب عليه. اهـ

قلت: وليس هناك نص صرح فيه ابن قدامة بما أوَّل به كلامه، بل تبين بالقرائن المحتفة بكلامه مراده، وأنه أراد تقرير تفويض نصوص الصفات، فإليك القرائن:

الأولى: أنه قصر الحكم بالتشابه على نصوص الصفات، وخصَّ ذلك بها، ولو كان يريد به كيفية الصفات وكنهها لأدخل فيه ما كان كذلك من نصوص الوعد والوعيد، إذ أن الإطلاع على كيفية ذلك وكنهه، كالجنة والنار وما فيهما مما لم يطلع الله عليه الناس، وهي داخله في المتشابه بهذا الاعتبار، كما أن نصوص الصفات داخله في المتشابه بهذا الاعتبار، فلما لم يفعل دل على أن مقصوده بالتشابه في ألفاظ الصفات المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، كيف وقد دل على ذلك صريح قوله الذي لا يحتاج إلى حشد القرائن.

قال شيخ الإسلام في "الإكليل" (ص/54): وأما التأويل الذي اختص الله به، فحقيقة ذاته وصفاته، كما قال مالك: والكيف مجهول. اهـ

وقال في التدمرية (ص/110): وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقيقة الأسماء والصفات، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله، فلا يعلمهم إلا هو، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله. اهـ

وقال ابن القيم في "الصواعق" (3/917): وقد فسَّر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه، وقال: إنهم تأولوها على غير تأويلها، وبين معناها، وكذلك الصحابة والتابعون، فسروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار، وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته، فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى، فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره، وبيان المراد منه، لا يعلمه إلا الله فهذا غلط. اهـ

فتخصيص ابن قدامة نصوص الصفات بهذا الحكم، يدل على أمر زائد فيها — عنده —، وذلك ما بيناه.

ثانياً: أنه جعل نصوص الصفات من قبيل ما لا يعقل، وهذا ينافي —تماماً— أن يكون أراد بالمتشابه كنه صفات الله وكيفيتها فقط، لأنه وإن كانت الصفات بهذا الاعتبار من قبيل

المتشابه، فلا تخرج عن كونها مما يفهم ويعقل معناه، فهي مما يعقل ويفهم منه معنى، وإن كان الكنه والكيف من قبيل المشابه.

ثالثاً: أنه جعل نصوص الصفات من قبيل الوارد لمجرد الامتحان، ومراده أنها ألفاظ مجردة عن المعاني امتحن الله الناس بالإيمان بها على هذا الوجه، وإلا ما كان لتخصيص ذلك بنصوص الصفات وجهاً، إذ أن نصوص الوحي من القرآن والسنة كلها جيء بها للامتحان والاختبار بالإيمان بها، على ما دلت عليه، وهذا أمر واضح.

فإن قيل: خصَّ نصوص الصفات بذلك لأنها تدل على معاني لا يمكن الوقوف عليها والاطلاع على كنهها وكيفيتها !!.

أجيب: أنه يدخل في ذلك الأدلة والنصوص الواردة في الجنة والنار ونحو ذلك من الغيبات، لأنها كذلك، فلم خصَّ نصوص الصفات إذن؟؟!

رابعاً: أنه جعل التشابه في نصوص الصفات كالتشابه في الحروف المقطعة، وهذا يمنع تأويل كلامه على ما ذكر، لأنه ليس للحروف المقطعة معاني تدل عليها بلفظها، كما هو الشأن في حروف المعاني، وهذا يمنع تأويل كلامه على ما ذكر، لأنه ليس للحروف المقطعة معاني تدل عليها بألفاظها، ولها كنه وكيف، حتى يقال ذلك.

فهذه قرائن واضحة في كلام ابن قدامة - رحمه الله - تدفع وتردُّ تأويل كلامه، وهذا ما قرره عن عقيدته بقله ويده، وإلا فإن براءة العالم من مثل هذه الزلات بغية المحب لأهل العلم، وأحب ما يرجوه المحبُّ لأعلام الهدى ومصحاحيح الدجى، وأئمة الورى، الذي لهم في الإسلام يدُّ، وشهد لهم التاريخ بذلك، ولكن لا مفر من الحق وإحقاقه لأنه ضالة المؤمن، وبغية المحق، ولهذا كان مما بايع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أصحابه عليه أصحابه قول الحق ولو كان مرأً، كما قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم.. الآية}.

إشكال والجواب عليه.

فإن قيل: من المعلوم أن ابن قدامة -رحمه الله- صنف كتابه "الروضة" تلخيصاً من كتاب "المستصفي" للغزالي، والغزالي يرى في المشابه أنه نصوص الصفات التي ظاهرها التشبيه، فيجب صرفها عن ظاهرها، كاليد إلى القدرة أو النعمة.

فأطلق ابن قدامة التشابه على نصوص الصفات، على النحو الذي سبق، في مقابل قول الغزالي على سبيل الرد لكلامه!!.

فالجواب على ذلك من وجهين:

الأول: أنه وإن سلم ذلك لما قاله في "الروضة"، فلا يسلم لما قاله في "ذم التأويل"، إذ ليس هناك ما يدعو إلى التنزل في الرد.

وهذا يدل على أن ابن قدامة يقرر هذا القول اعتقاداً ومنهجاً وطريقةً، لا أنه مجرد تنزل في الرد، وتسامح في العبارة، في مقام بيان الحق ورد الباطل.

الثاني: نسلم أن ابن قدامة قال ذلك تنزلاً في الرد على الغزالي في تقريره التأويل لنصوص الصفات، فهذا لا يعذر صاحبه، ولا يسوغ قوله، لأنه ردٌ باطلاً بباطل مثله، ورد الخطأ بالخطأ، والباطل بالباطل مذموم ممنوع، لا يسوغ ولا يعذر صاحبه، وكم من رادٍ على باطل بباطل لم يقبل منه رده، ولم يحمل على وجه صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنقل" (1/254): فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون -أيضاً- الألفاظ الشرعية فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تلکم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تلکم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً، نسبوه إلى البدعة -أيضاً-، وقالوا: قابل بدعة ببدعة، وردٌ باطلاً بباطل، ونظير هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب السنة وغيره في مسألة اللفظ والجبر ونحوها من المسائل. اهـ.

وقد ذكر هذا الكلام عن شيخ الإسلام الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - في مسألة اشتراط إقامة الحجة في التبديع، ثم قال: في هذا النص بيان أمور

عظيمة يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق، وحمائته من غوائل البدع والأخطاء.

فذكر منها: أنهم حراس الدين وحماته، فمن تلکم بکلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة، ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، ورداً باطلاً بباطل، ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا: يحمل مجمله على مفصله، لأننا نعرف أنه من أهل السنة. اهـ

قلت: وعلى هذا نعلم خطأ محقق كتاب "شرح لمعة الاعتقاد" للشيخ ابن عثيمين، المدعو: أشرف عبدالمقصود في سلوكه في تبرئة ابن قدامة من التفويض بأنه يحمل مجمل كلامه على مفصله، لأن هذا مسلك غير شرعي، دخل منه أهل الأهواء والبدع إلى أباطيل عريضة، وقد أبان العلامة الشيخ ربيع المدخلي بطلان هذه القاعدة في كتاب مستقل في الرد على أبي الحسن المصري الزائغ، وكذا للشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي رسالة في ذلك ردَّ بها - أيضاً - على أبي الحسن - قطع الله دابره -.

كيف وغالب كلام ابن قدامة الذي ذكرناه وسنذكره - إن شاء الله - ليس من المجمل، بل هو من الواضح في التفويض، فذلك أبعد أن يقال: يحمل على المفصل، والله أعلم. قلت: والمرجئة ردواً باطل الخوارج بباطل آخر، فلما رأوهم استدلوا بآيات الوعد على تكفير صاحب الكبيرة، والحكم بخلوده في النار، ردوا ذلك اعتماداً على آيات الوعد، فحكموا لصاحب الكبيرة بكمال الإيمان، في مقابل حكم الخوارج، فلم يكن ذلك مسوغاً لفعلتهم التي فعلوها.

ولما عطّل الجهمية ومن على طريقهم ذات الله تعالى من الصفات اعتماداً على أدلة التنزيه مع شؤم عقولهم، جاء قوم فردوا باطلهم بإثبات الصفات وبالغوا في إثباتها على الوجه المعهود من المخلوق اعتماداً على أدلة إثبات الصفات، في مقابل قول المعطلة، حتى شبهوا الله بخلقه تعالى عن إفكهم علواً كبيراً، فلم يُقبل ذلك، ولم يبرئ صاحبه من عهده.

والعدل والقصد أن يُردَّ الباطل بحقِّ، كما فعل أهل السنة تجاه كل مبطل من معطل ومشبه ومرجئ وخارجي ومميع وغالي، بلا إفراط ولا تفريط، ولا وكس ولا شطط.
فأثبتوا أصل الإيمان لصاحب الكبيرة، ولم يدعوا له كمال الإيمان، وأثبتوا صفات الله، ونزهوه عن مشابهة المخلوقين.

وردوا تأويل المعطلة دون أن يدعوا عدم العلم بمعاني نصوص الصفات، وتفويض ذلك إلى الله، والحكم عليها بأنها من المشابه بهذا الاعتبار، بل أثبتوا لها معاني معلومه معقوله من ظاهر اللفظ، وفوضوا ما تفرَّد الله بعلمه من الكيف والكنه.
وهذا طريق حقِّ يقوم على النظر في المسألة من جميع وجوهها، والعلم بأدلتها أجمع، وعدم إلغاء طرف من أدلة الشرع.

بخلاف الأول، فإنه قائم على النظر إلى جانب من جوانب الأدلة، والإعراض عن الجوانب الأخرى، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام في "معارج القبول" كما في "مجموع ابن رميح" (ص/286-287).

ولو كان ابن قدامة لا يرى التفويض لسلك في رد تأويل الغزالي بالطريق الذي يندفع به هذا الباطل، مع إيضاح محجة الحق والصواب المرضية، ولم يسلك هذا المسلك الخاطيء.
الحامل للمتأخرين على القول بأن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله.

بين شيخ الإسلام رحمه الله أن الحامل لهم على ذلك اعتقادهم أن المراد بالتأويل في قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين من صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر، فقال في "درء تعارض العقل والنقل" (14/1) في الكلام على لفظ التأويل في القرآن، قال: {ولهذا ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ التأويل في القرآن والحديث في مثل قوله: وما يعلم تأويله إلا الله.. الآية} أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص، واعتقد أن الوقف في الآية عند قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله}، لزم من ذلك أن يعتقد أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا

الله، لا يعلمه الملك المقرب الذي نزل بالقرآن، وهو جبريل، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم، ولا غيره من الأنبياء، ولا تعمله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم كان يقرأ: {الرحمن على العرش استوى}، وقوله: {إليه يصعد الكلم الطيب} وقوله: {بل يدها مبسوطتان}، ونحو ذلك من آيات الصفات.. وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله.. اهـ.

قلت: ولا شك أن ابن قدامة أحد هؤلاء المتأخرين الذي سلكوا هذا الطريق كما سبق نقل كلامه.

قال ابن القيم في "الصواعق" (917/3): وهؤلاء لم يفهموا مراد السلف بقولهم: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، فإن التأويل في عرف السلف المراد به التأويل في مثل قوله: {هل ينظرون إلا تأويله}، وقوله: {ذلك خير وأحسن تأويلاً}، وقول يوسف: {هذا تأويل رؤياي}، وقول يعقوب: {ويعلمك من تأويل الأحاديث}، وكذلك {وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون}، وقول يوسف: {إلا نبأتكما بتأويله}، فتأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به والمنهي عنه.. وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، فهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها، وذلك في حق الله كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره ولهذا قال مالك وربيعة: الإستواء معلوم، والكيف مجهول، وكذلك قال ابن الماجشون، والإمام أحمد، وغيرهما: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه.

وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه، وقال: إنهم تأولوها على غير تأويلها، وبين معناها، وكذلك الصحابة والتابعون، فسروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار، وإن لم يعلموا حقيقته وكنهه وكيفيته، فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى، فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو نفس تفسيره، وبيان المراد منه، لا يعلمه إلا الله فهذا غلطاً مملأً. اهـ كلامه.

ثالثاً: أن ابن قدامة -رحمه الله- يجعل معرفة معاني نصوص الصفات من التأويل الذي استأثر الله بعلمه، ولعل شيخ الإسلام أراد به ما قاله كما في "مجموع الفتاوى" (309/11) في رده على من فسّر أثر مالك وربيعه وأم سلمة في الإستواء بأنه معلوم، بأنه معلوم الوجود، فقال: فإن قيل: إن الإستواء معلوم، أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.. اهـ

قلت: وابن قدامة من متأخري الحنابلة بالنسبة لشيخ الإسلام، وهو ممن فسّر أثر مالك وغيره بذلك، كما سيأتي -إن شاء الله- وعلى فرض أنه لم يعنه بذلك، وأراد غيره، كأبي يعلى، لأنه ممن يقول بذلك، كما سيأتي ذكر ذلك عنه -إن شاء الله- فإن شيخ الإسلام أبان أن مبنى التفسير لأثر مالك وغيره بذلك على اعتقاد أن نصوص الصفات استأثر الله بعلم معانيها، وأن معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه، وابن قدامة قائل بذلك، فضعف الإيراد والإشكال، وثبت وقوع ابن قدامة في التفويض، وإلا فما الحامل لابن قدامة على تفسير أثر مالك بما فسره به الذاهبون إلى أن معاني نصوص الصفات من التأويل الذي لا علمه إلا الله.

تفسير ابن قدامة أثر مالك بتفويض أهل التفويض.

قال ابن قدامة -رحمه الله- في "ذم التأويل" (ص/31) ط دار البصيرة: وروى قرّة بن خالد، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة، أنها قالت في قول الله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾، الإستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والحدود له كفر¹.

¹ - رواه اللالكائي رقم (663)، والصابوني في "عقيدة السلف"، (ص/177) ط-دار العاصمة، وابن مندة في "كتاب التوحيد" (302/3) رقم (887)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" رقم (2531)، وابن قدامة في "إثبات صفة العلو" رقم (81) ط-ابن الأثير، والذهبي في "العلو" رقم (165) ط-دار الوطن، وفيه محمد بن أشرس أبو كنانة، متهم في الحديث، وتركه ابن الأخرم. كما في "الميزان" و"اللسان".

قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (365/5): روي هذا الجواب عن أم سلمة موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. اهـ

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: الإستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التصديق 1. اهـ

وأشار قبل ذلك إلى أثر مالك 2، ثم قال: وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة المعنى واللفظ، فمن المحتمل أن يكون ربيعة ومالك بلغهما قول أم سلمة، فاعتديا بها، وقالوا مثل قولها، لصحته وحسنه، وكونه قول إحدى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، ومن المحتمل أن يكون الله وفقها للصواب، وألهمهما من القول السديد مثل ما ألهمها.

وقولهم: (الاستواء غير مجهول)، أي: غير مجهول الوجود، لأن الله تعالى أخبر به، وخبره صدق يقين، لا يجوز الشك فيه، ولا الإرتياب فيه، فكان غير مجهول، لحصول العلم به، وقد روي في بعض الألفاظ: (الاستواء معلوم).

1 - أخرجه اللالكائي رقم (665)، وابن قدامة في "إثبات صفة العلو" (ص/90)، والذهبي في "العلو" رقم (322)، من طريق يحيى بن آدم، عن سفیان بن عيينة، قال سئل ربيعة، فذكره.

رواه البيهقي في "الأسماء والصفات" (306/2) رقم (868)، بإسناد آخر.

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (5/365): ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة. شيخ مالك. اهـ

قال الذهبي في "العلو" (1/631): هذا القول محفوظ عن جماعة كربيعة الرأي. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (5/40): وروى الخلال بإسناد كلهم ثقاة، عن سفیان بن عيينة، قال سئل ربيعة.. فذكره. اهـ

2 - أخرجه اللالكائي رقم (664)، والدارمي في "الرد على الجهمية" (ص/27)، وذكره الصابوني في "عقيدت السلف" (ص/181)-

(851)، كلهم من طريق، عن مهدي بن جعفر الرملي، عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله:

﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وكيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكا وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرخصاء - يعني

العرق -، قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسرى عن مالك، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير

مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإن أخاف أن تكون ضالا، ثم أمر به فاخرج.

ورواه البيهقي في "الأسماء والصفات" (2/304-306)، رقم (866 و 867)، بإسناد آخر، عن مالك.

قال الذهبي في "العلو" عقبه (2/154) رقم (344): هذا ثابت عن مالك. اهـ

وقال (1/630) رقم (165): هذا القول محفوظ عن جماعة كربيعة الرأي، ومالك الإمام. اهـ

وعزه شيخ الإسلام كما في "الفتاوى" (5/40)، لأبي الشيخ الأصبهاني في "العظمة"، وقال الحافظ في "الفتح" (13/407) ط-

السلفية: ينده جيد. اهـ

وقولهم: (الكيف غير معقول) لأنه لم يرد به توقيف, ولا سبيل إلى معرفته بغير توقيف.

وقولهم: (والجحد به كفر) لأنه ردُّ لخبير الله, وكفر بكلام الله, ومن كفر بحرف متفق عليه فهو كافر, فكيف بمن كفر بسبع آيات, وردَّ خير الله في سبعة مواضع من كتابه, والإيمان به واجب لذلك.

(والسؤال عنه بدعة), لأنه سؤال عما لا سبيل إلى علمه, ولا يجوز الكلام فيه. اهـ
كلام ابن قدامة.

ومحل موافقة ابن قدامة لأهل التفويض في تفسير قول مالك في الاستواء أنه (معلوم) بمعلوم الوجود, فاختياره لهذا التفسير, وعدوله عن التفسير الصحيح الذي عليه أهل السنة بأنه غير مجهول المعنى, يدل على اقتصار ابن قدامة على الإيمان بمجرد الألفاظ في الصفات, دون التعرض للمعنى, لا سيما أنه ذكر آية الاستواء في "الروضة" في جملة نصوص الصفات التي هي من قبيل المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله, كالحروف المقطعة, وعلى سبيل الامتحان والاختبار, كما سبق ذلك.

فإذا لم يكن هذا واضحاً في الدلالة على تفويض ابن قدامة, فعلى ماذا يحمل هذا الكلام والتفسير.

وليس يصحُّ في الأذهان شيء= إذا احتاج النهار إلى دليل

وهل هناك فرق بين تفسير الأثر بمعلوم الوجود, وتفسيره بمعلوم المعنى, لا شك في قيام الفرق, فما هو إذن؟!.

شهادة بعض أهل التأويل لابن قدامة أنه على مذهب السلف يدل على تفويضه, وتأكيده ما حررناه.

فقد ذكر ابن قدامة عقيب ما ذكره في أثر مالك بقوله: فقد ثبت ما ادعينا من مذهب السلف بما نقلناه عنهم جملةً وتفصيلاً.

ثم قال: وقد بلغني عمَّن يذهب إلى التأويل لهذه الأخبار والآيات، الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه. اهـ

ووجه دلالة هذا الاعتراف على تأكيد تفويض ابن قدامة أن أصحاب التأويل ينسبون إلى السلف مذهب التفويض، أما إثبات معاني نصوص الصفات التي دل عليها ظاهر اللفظ، فإنهم يرون أهله مجسمة مشبهةً حشوية، كما سيأتي بيان ذلك.

فهذا أبو المعالي الجويني، أحد رؤوس أهل التأويل يقرر مذهب أهل التفويض وينسبه إلى السلف، بعد رجوعه من مذهب التأويل، إلى مذهب السلف - في اعتقاده - الذي هو التفويض، فإنه قال في "الرسالة النظامية" (ص/23)، كما نقله عنه صاحب كتاب "مذهب أهل التفويض" (ص/16):

قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراءها على موجب ما تبرزه أفهام اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في أي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي صلى الله عليه وسلم، وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب.. اهـ

قلت: وهذا آخر ما آل إليه أمر الجويني في الصفات، ظناً منه أنه رجع إلى مذهب السلف، لاعتقاده أن مذهب السلف هو التفويض، وقد نص على هذا عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنقل" (381/3)، فقال: ثم لهم - أي: الجويني وأتباعه - في التأويل والتفويض قولان: فأول قولي أبي المعالي التأويل، كما ذكره في "الإرشاد"، وآخرها التفويض، كما ذكره في "الرسالة النظامية". اهـ

وصرح السيوطي في "الإتقان" (15/2) بذلك عن الجويني فقال: وذهبت طائفة من أهل السنة إلى أننا نؤهلها على ما يليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف، وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه، فقال في "الرسالة النظامية": الذي نرتضيه ديناً، وندين الله به عقداً، اتباع سلف الأمة، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها. اهـ

ومن أصحاب التأويل الذين ينسبون التفويض إلى السلف في "الأسماء والصفات" (ص/514-518) في الكلام على الاستواء, فقال: المتقدمون من أصحابنا لا يتكلمون فيه, ونسبه للشافعي, وأحمد, ثم ذكر مذهب الأشعري, ثم ذكر مذهب الإثبات لمعنى الاستواء بأنه العلو والاعتلاء, وعزاه للطبري.

فغاير بين ما نسبه إلى المتقدمين من السلف, وبين ما نسبه من إثبات المعنى إلى الطبري, وصرح في (ص/343) في الكلام على طوائف زمنه في الصفات, بأن طائفة مسلّمة للرواية فيها ذاهبة في تحقيق الظاهر منها يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه, ثم قال: ونحن نرغب عن الأمرين, ثم اختار مذهب التأويل, وسيأتي, نقل نص كلامه في موضع.

وقال في "الاعتقاد" (ص/120) ط-دار الفضيلة بعد ذكر الاستواء: ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله, ثم إنهم على قسمين: منهم من قبله, وآمن به, ولم يؤوله, ووكل علمه إلى الله, ونفى الكيفية والتشبيه عنه, ومنهم من قبله, وآمن به, وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة, ولا تناقض التوحيد. اهـ

ومن أولئك المؤولين لنصوص الصفات الذي ينسبون مذهب التفويض إلى السلف ابن جماعة كما نقل عنه ذلك صاحب كتاب "مذهب أهل التفويض" (ص/160) فإنه قال: انقسم أهل السنة في الرد على أهل البدع على قسمين:

الأول: أهل التأويل الذين ابتدروا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم من المعتزلة والمشبهة والخوارج.. وذكر عنهم أنهم ردوا تلك الآيات والأحاديث المحتملة إلى ما يليق بجلال الله من المعاني بلسان العرب, وأدلة العقل والنقل. اهـ
قلت: ومراده بمؤلاء الأشاعرة.

قال: والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف, وهو قول السلف, وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى غير مراد, والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى, إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله. اهـ

ونقل -أيضاً- (ص/161) عن أحمد بن محمد الدردير أنه قال: وأجاب أئمتنا سلفهم بأن الله تعالى منزّه عن صفات الحوادث, مع تفويض معاني هذه النصوص إليه تعالى, إيثاراً للطريق الأسلم, وما يعلم تأويله إلا الله, وخلقهم بتعيين محامل صحيحه إبطالاً لمذهب الضالين, وإرشاداً للقاصدين, فحملوا اليد على القدرة. اهـ

ونقل (ص/163) عن محمد بن العظيم الزرقاني في مبحث متشابه الصفات, أنه ذكر أن العلماء اختلفوا في نصوص الصفات إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب السلف, ويسمى مذهب المفوضة, بكسر الواو وتشديدها, وهو تفويض معاني هذه المتشابهة إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة. ثم ذكر مذهب المؤولة, وأنه مذهب الخلف المتوسطة, فهذه نصوص أصحاب التأويل تنسب مذهب التفويض إلى السلف.

وقد نص شيخ الإسلام على أن أهل التفويض ينسبون مذهب التفويض إلى السلف كما نقله عنه ابن القيم في "الصواعق" (1/162), فقال: قال شيخنا: وإنما أتى هؤلاء المبتدعة الذين فضلوا طريقة الخلف على طريقة السلف من حيث ظنوا أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه, ولا فهم لمراد الله ورسوله منها, واعتقدوا أنهم بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: { لا يعلمون الكتاب إلا أماني }, وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات, وغرائب اللغات, ومستنكر التأويلات, فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم, فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف, والكذب عليهم, وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف, وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص, فلما اعتقدوا التعطيل وانتفاء الصفات في نفس الأمر, ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى, بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ, وتفويض المعنى, وهذا الذي هو طريقة السلف -عندهم- , وبين صرف اللفظ عن حقيقته, وما وضع له إلى ما لم يوضع له,

ولا دل عليه، بأنواع من المجازات والتكلفات، التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان والهدى. اهـ.

وبهذا نعلم أن نقل ابن قدامة - رحمه الله - اعتراف من يذهب إلى التأويل بأن ما قرره في الصفات هو مذهب لسلف يدل على أن ما قرره هو مذهب التفويض، في الإقرار بالألفاظ المجردة دون التعرض لمعانيها كما صنع في الكلام على الاستواء.

● اعتقاد المؤولة أن إثبات ظاهر معاني نصوص الصفات تجسيم وتشبيهه, وليس

هو مذهب السلف

ومما يؤكد أن اعتراف من يذهب إلى التأويل لابن قدامة أن ما عليه هو مذهب السلف, إضافة إلى ما إثباته من أن أصحاب التأويل يعتقدون أن مذهب السلف هو التفويض, أن أصحاب التأويل يعتقدون أن إثبات ظاهر معاني نصوص الصفات مذهب المجسمة والمشبهة لا مذهب السلف.

قال البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص/514-518): فأما الاستواء, فالمتقون من أصحابنا كانوا لا يفسرونه ولا يتكلمون فيه - وذكر جملة من الآثار يستدل بها على ذلك - ثم قال: وعلى هذا الطريق يدل مذهب الشافعي, وإليها ذهب أحمد.

ثم ذكر مذهب الأشعري, أن الله فعل في العرش فعلاً, سماه استواءً, ثم لم يكيف الاستواء, إلا أنه جعله من صفات الفعل, ثم قال: وذهب أبو الحسن علي بن محمد الطبري في آخرين من أهل النظر, إلى أن الله تعالى في السماء, فوق كل شيء, مستوٍ على عرشه, بمعنى أنه عالٍ عليه, ومعنى الاستواء الاعتلاء. اهـ

فغاير بين مذهب إثبات المعنى الذي هو مذهب السلف حقيقة, وبين ما نسبه إلى المتقدمين من السلف, كأحمد, والشافعي, وأن مذهبهم السكوت عن التفسير, الذي هو حقيقة التفويض.

وقد صرح في كتاب هذا (ص/443) بأن الإثبات وتحقيق معاني الصفات, مما يفضي إلى التشبيه, واختار التأويل, فقال: لكن الزمان الذي نحن فيه صار أهله حزبين: منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأساً, ومكذب به أصلاً..

والطائفة الأخرى: مسلمة للرواية فيها, ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه, ونحن نرغب عن الأمرين معاً, ولا نرضى بواحدٍ مذهباً, فيحسب علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث تأويلاً يخرِّج على معاني أصول الدين. اهـ ثم نقل عن الخطابي بعض التأويل لنصوص الصفات.

ولما كان ما نقله البيهقي عن الطبري هو في الحقيقة مذهب السلف، نقله الذهبي في كتابه "العلو" (ص/168) ط-الفكر، في جملة أقوال أهل العلم في إثبات العلو على معناه الظاهر، وهو عند البيهقي مما يفضي إلى التشبيه.

وهذا الغزالي الذي كان أحد رؤوس المتكلمين، أصحاب التأويل، في كتابه "إلحام العوام" (ص/51-52)، كما نقله عن القاضي في كتاب "مذهب أهل التفويض" (ص/220)، يقول: ..أما بعد: فقد سألتني عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال، من الحشوية والضلال، حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه، من الصورة، واليد، والقدم، والنزول، والجلوس على العرش، والاستقرار، وما يجري مجراه، مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، وأنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف. اهـ

ثم قال: وحقيقة مذهب السلف، وذكر سبعة أمور، منها: السكوت، ثم قال: فإنه لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة. اهـ

وذكر الزركشي -وهو ممن يذهب إلى التأويل في نصوص الصفات- في "البحر المحيط" (3/439) المذاهب في نصوص الصفات، فذكر المذهب الأول، وهو قول من قال تجرى على ظاهرها، ولا مدخل للتأويل فيها، ثم قال: وهم المشبههة. اهـ

ثم ذكر المذهب الثاني وهو: أن لها تأويلاً، ولكننا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا التشبيه والتعطيل، لقوله: {وما يعلم تأويله إلا الله}، ثم نقل عن ابن برهان أنه قال: وهذا مذهب السلف. اهـ

ثم ذكر مذهب أصحاب التأويل.

قلت: فجعل إثبات ظاهر معاني نصوص الصفات قول المجسمة المشبههة، وغاير بينه وبين مذهب التفويض الذي ينسبه المؤولة إلى السلف، وهو مذهب ابن قدامة، فعلم أن مذهب قدامة مغاير مذهب إثبات معاني نصوص الصفات الظاهرة منها، والله أعلم.

فكل من أثبت معاني نصوص الصفات الظاهرة منها، فهو عند المؤولة مجسم مشبه، ولهذا أطلق السبكي في كتابه: "قاعدة في الجرح والتعديل"، وفي "قاعدة في المؤرخين"، وفي "طبقات الشافعية"، على من يثبت معاني نصوص الصفات من الحنابلة بأنه مجسم.

فقال في "قاعدة في الجرح والتعديل" (ص/30): ومن ذلك قول بعض المجسمة في أبي حاتم ابن حبان: لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان، لأنه أنكر الحد لله، فياليت شعري، من أحق بالإخراج، من يجعل ربه محدوداً، أو ينزهه عن الجسمية. اهـ

قلت: ومراده ببعض المجسمة يحيى بن عمار، كما صرح به في "طبقات الشافعية" (132/3)، فإن قال: اعلم أن أبا إسماعيل الهروي، الذي تسميه المجسمة شيخ الإسلام، قال: سألت يحيى بن عمار عن ابن حبان، قلت: رأيتاه؟ قال: وكيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأترك الحد لله، فأخرجناه من سجستان. اهـ

وكذا ذكره الذهبي في "الميزان" (507/3) في ترجمة ابن حبان.

وقال السبكي في "قاعدته" (ص/43): أحمد بن حنبل ابتلي بالمجسمة. اهـ

وقال (ص/48): وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا، إلى أن كتب "شرح صحيح مسلم" للشيخ محيي الدين النووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة. اهـ

وقال في "قاعدة في المؤرخين" (ص/59)، الملحق بـ"قاعدته": وأما تاريخ شيخنا الذهبي -غفر الله له-، فإنه على حسنه وجمعه، مشحون بالتعصب المفرط -ولا واخذه الله- فلقد أكثر الوقعة في أهل الدين، أعني الفقراء الذين هم صفوة الخلق، واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفية، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسمة. اهـ

وقال في "طبقات الشافعية" (132/3): اعلم أن أبا إسماعيل الهروي الذي تسميه

المجسمة شيخ الإسلام. اهـ

ومقصوده بالمجسمة في كل هذا أهل السنة، المثبتين لمعاني نصوص الصفات على ظاهرها.

وقال الذهبي في "زغل العلم" (ص/19): وأما الحنابلة فعندهم علوم نافعة، وفيهم دين في الجملة، ولهم قلة حظ في الدنيا، والجهال يتكلمون في عقيدتهم، ويرمونهم بالتجسيم، وبأنه يلزمهم وهم بريئون من ذلك، إلا النادر، والله يغفر لهم. اهـ

يرمونهم بالتجسيم لإثباتهم معاني نصوص الصفات على طريقة السلف.

وقال (ص/22) في فصل أصول الدين، في سياق ذكر ما عليه أهل الكلام والمنطق، قال: فالأصوي مع الظواهر والآثار عند خصومه، يجعلونه مجسماً وحشواً ومبتدعاً. اهـ
وقال الضياء المقدسي: كانوا قد وغروا على الحافظ عبدالغني المقدسي صدر العادل، وتكلموا فيه، وكان بعضهم أرسل إلى العادل يبذل في قتل الحافظ خمسة آلاف دينار. اهـ ذكره الذهبي في "السير" (21/455).

ثم قال الذهبي عقب ذلك: قلت: جرّ هذه الفتنة نشر الحافظ أحاديث النزول والصفات، فقاموا عليه، ورموه بالتجسيم، فما دارى كما كان يداريهم الشيخ الموفق. اهـ
فمن البعيد، أن يكون ابن قدامة ممن ثبت ظاهر معاني نصوص الصفات على حقيقتها، كما هو مذهب السلف، ثم يشهد له أصحاب التأويل بأنه على مذهب السلف، وقد رأيت أن من أثبت ذلك -عندهم- فهو مشبه مجسم، والله أعلم.

وقد وافق من يذهب إلى التفويض أصحاب التأويل في اعتقاد التشبيه في ظواهر نصوص الصفات، فحملهم على التفويض فراراً من التحريف والتأويل، وإثبات الظواهر خشية التشبيه، ولهذا قال ابن قدامة في عبارة "اللمعة": وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه. اهـ

وقال أبو يعلى في "إبطال التأويلات" (1/41): أما بعد: فإنني وقفت على حاجتكم إلى شرح كتاب، نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفات، وصح سنده من غير طعن فيه، ما يوهم ظاهره التشبيه. اهـ

وقال ابن قدامة في "الرد على ابن عقيل الحنبلي" (ص/41): وإنما يحصل التشبيه والتجسيم ممن جعل صفات الله على صفات المخلوقين في المعنى.. وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات, فهو إيمان بمجرد الألفاظ.. فأما بما على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى, فجمعنا بين الإيمان الواجب, ونفي التشبيه المحرم, وهذا أسد وأحسن من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيماً وتشبيهاً, وتحيل على إبطالها وردّها. اهـ

وقد قال ابن القيم في "الصواعق" (424/2) في الكلام على أهل التفويض, الذين جعلوا نصوص الصفات من المتشابه الذين لا يفهم معناه: وهؤلاء غلطوا في المتشابه, وفي جعل هذه النصوص من المتشابه, وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله, فأخطأوا في المقدمات الثلاث, واضطربهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين, وتحريفات المعطلين, وسدوا على نفوسهم الباب, وقالوا: لا نرضى نرضى بالخطأ, ولا وصول لنا إلى الصواب. اهـ

ولهذا قال الطرابلسي في "الحصون المحمدية", كما في "مذهب أهل التفويض" (ص/245) في الكلام على نصوص الصفات: نعتقد في تلك النصوص أن لها معاني صحيحة, تليق به تعالى, خالية عن استلزام مماثلته -تعالى- للحوادث, وليست هي المعاني المتبادرة من ظواهر تلك النصوص, المستلزمة للمماثلة, ونفوض علم حقيقة تلك المعاني الصحيحة إليه سبحانه, فنكون بذلك الاعتقاد منزهين له تعالى عن مماثلة الحوادث, ومفوضين له في علم ما أراد من تلك النصوص. اهـ

• رد دعوى تفسير معلومية الاستواء بمعلومية الوجود

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا على قائله فقال في "مجموع الفتاوى" (309/11): فإذا قيل: الإستواء معلوم, أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه؟

قيل: هذا من باب تحصيل الحاصل, فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن, وقد تلا هذه الآية, وأيضاً فلم يقل: ذكر الاستواء في القرآن, ولا إخبار الله بالاستواء, وإنما قال: الاستواء معلوم, فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم, لم يخبر عن الجملة, وأيضاً فإنه قال: والكيف مجهول, ولو أراد ذلك لقال: معنى الاستواء مجهول, أو تفسير الاستواء مجهول, أو بيان الاستواء غير معلوم, فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء, لا العلم بالاستواء. اهـ

وقال في "صفات الله وعلوه بين النفي والإثبات" كما في "مجموعة الرسائل" (213/1): وإن كان الاستواء مجهولاً لم يحتج أن يقال: الكيف مجهول, لا سيما إذا كان الاستواء منفيّاً, فالمنفي المعدوم لا كيفية له, حتى يقال: هي مجهولة, أو معلومة, وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء, وأنه معلوم, وأن له كيفية, لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن. اهـ

فتأمل قوله: (كما قاله بعض أصحابنا.. إلخ) فإنه يحتمل أن يكون مراده بذلك ابن قدامة, وإن احتمل غيره فهو داخل فيه دحولاً لا شك فيه لأنه قائل بذلك, فتبين برده أن هذا التفسير تفسير من يرى تفويض نصوص الصفات الظانين أن معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

بيان أن تفسير معلومية الاستواء بالوجود هو تفسير من يرى التفويض

فقد فسر أثر مالك وغيره في الاستواء بذلك ممن يرى التفويض أبو يعلى في "إبطال التأويلات" (71/1) فقال: دليل آخر على إبطال التأويل, أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها, ولم يتعرضوا لتأويلها, ولا صرفها عن ظاهرها, فلو كان التأويل

سائغاً لكانوا أسبق لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة، بل قد روي عنهم ما يدل على إبطاله، فروى أبو بكر الخلال بإسناده عن أم سلمة، أنها قالت في قوله: {الرحمن على العرش استوى}، كيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر، فقد صرحت بالقول بالاستواء غير معقول، وهذا يمنع تأويله على العلو وعلى الاستيلاء. اهـ

فحمل الاستواء عند أبي يعلى على العلو من التأويل الذي يخالف حمل الآية على ظاهرها، مثل حمله على الاستيلاء سوء بسواء.

فعلم أن مراده بالظاهر مجرد الرسم واللفظ، لا المعنى الذي دل عليه اللفظ، وهذا عين مسلك أهل التفويض.

وممن فسره بذلك ممن يرى التفويض، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي في كتابه "أقاويل الثقات" (ص/122) إذ قال: أي: وصفه بالاستواء تعالى بأنه على العرش، استوى بطريق القطع الثابت بالتواتر. اهـ

فتبين أن منبع هذا التفسير لأثر مالك وغيره في الاستواء اعتقاد التفويض لنصوص الصفات.

رد تفسير أثر مالك وغيره بمعلومية الوجود

قال العلامة الشنقيطي في "المذكرة" (ص/118): فقوله: (الاستواء غير مجهول)، يوضح أن أصل صفة الاستواء ليس من المتشابه، وقوله: والكيف غير معقول، يبين أن كيفية الاتصاف تدخل في المتشابه، بناءً على تفسيره -أي ابن قدامة- بما استأثر الله تعالى بعلمه. اهـ أي المتشابه.

وقال الإمام الدارمي في "الرد على الجهمية" (ص/27) بعد رواية أثر مالك: وصدق مالك: لا يعقل من كيف، ولا يجهل منه الاستواء. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (365/5) بعد ذكر أثر مالك وربيعة وأم سلمة: هكذا سائر الأئمة، قولهم يوافق قول مالك، في أنا لا نعلم كيفية استوائه، كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء، ولا نعلم كيفية. اهـ

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (41/5): فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، موافق لقول الباقرين: أمرها كما جاءت، بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه -على ما يليق بالله-، لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمرها كما جاءت، بلا كيف، فإن الاستواء لا يكون حينئذ معلوماً، بل مجهولاً، بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، إنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا ثبتت الصفات. اهـ

وهذا يخالف ما قرره ابن قدامة في تفسير معلومية الاستواء، وبين التفسيرين فرق واضح، فتفسير معلومية الاستواء بما دل عليه اللفظ غير تفسيره بالوجود، ولا شك أن الذي حمل ابن قدامة على هذا التفسير اعتقاده أن الله استأثر بعلم معاني نصوص الصفات، وهروباً من التعرض لإثبات المعنى الذي دل عليه اللفظ، وهذا مذهب أهل التفويض.

والعجب أن صاحب كتاب "مذهب أهل التفويض" عدّ تفسير أثر مالك في الاستواء بما فسره به ابن قدامة من المعايير الكاشفة لاتجاه التفويض، ثم ذكر في كتابه ابن قدامة من جملة من وجدت له عبارات في ظاهرها التفويض، وليس ممن يقول به، وأعرض عن جعل تفسير ابن قدامة للأثر معياراً لتفويضه، فالله المستعان.

تقرير ابن قدامة أن الإيمان بنصوص الصفات حقيقة الإيمان بالألفاظ دون المعاني قال ابن قدامة -رحمه الله- في "اللمعة" فقرة رقم (2): وكل ما جاء في القرآن , أو صح عن المصطفى عليه السلام, من صفات الرحمن, وحب الإيمان به, وتلقيه بالتسليم والقبول, وترك التعرض له بالرد والتأويل, والتشبيه والتمثيل, وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً, وترك التعرض لمعناه, ونرد علمه إلى قائله, ونجعل عهده على ناقله, اتباعاً لطريق الراسخين في العلم, الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه: {والراسخون في العلم يقولون آمنا به} وقال في ذم مبتغي التأويل لمتشابه تنزيله: {فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله}, فجعل ابتغاء التأويل علامة على الزيغ, وقرنه بابتغاء الفتنة في الذم, ثم حجبهم عما أملوه, وقطع أطماعهم عما قصدوه بقوله سبحانه: {وما يعلم تأويله إلا الله}. اهـ

فجعل ابن قدامة كما ترى نصوص الصفات من قبيل المشكل الذي يجب إثباته لفظاً, وترك التعرض لمعناه.

وهذا نصٌ جليٌّ أفصح فيه ابن قدامة عن مذهبه في نصوص الصفات, وكفى بما نطق به الإنسان عن نفسه برهاناً على طريقته واعتقاده.

والمراد بالإشكال والتشابه في نصوص الصفات: إيهام التشبيه, كما بين هذا الشاطبي في "الموافقات" (143/5-144) فقال: والتشابه في القرآن لا يختص بما نص عليه العلماء من الأمور الإلهية, الموهمة للتشبيه. اهـ

وكذا صرح أبو يعلى في "إبطال التأويلات" (41/1) أن أحاديث الصفات, مما يوهم ظواهرها التشبيه.

وقد ذكر العلامة الشنقيطي في "آداب البحث والمناظرة" (ص/375) ط-دار عالم الفوائد, في سياق ذكر بلايا مذهب الخلف, أنهم يفترون على نصوص الصفات, أن ظواهرها المتبادر منها هو التشبيه.

قال ابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن" (ص/102): ومثل المتشابه المشكل، وسمي مشكلاً لأنه أشكل، أي: دخل في شكل غيره، فأشبهه وشاكله. اهـ
ولا شك أن ما صرح به ابن قدامة من وجوب الإيمان بألفاظ نصوص الصفات دون تعرض لمعانيها التي دلت عليها قول أهل التفويض، كما نص على ذلك حكاية عنهم ابن القيم في "الصواعق المرسله" (422/2)، فقال بعد كلام طويل أبان فيه حقيقة مذهبهم وأصله: وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها نزلت للتلاوة والتعبد بها، دون تعقل معانيها وتدبرها والتفكير فيها. اهـ

وقال -أيضاً- في "الصواعق المرسله" (162/1): قال شيخنا: وإنما أتي هؤلاء المبتدعة الذين فضلوا طريقة الخلف على طريقة السلف من حيث ظنوا أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه، ولا فهم لمراد الله ورسوله منها، واعتقدوا أنهم بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: { لا يعلمون الكتاب إلا أماني }، وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات، ومستنكر التأويلات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف، والكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فلما اعتقدوا التعطيل وانتفاء الصفات في نفس الأمر، ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ، وتفويض المعنى، وهذا الذي هو طريقة السلف -عندهم-، وبين صرف اللفظ عن حقيقته، وما وضع له إلى ما لم يوضع له، ولا دل عليه، بأنواع من المجازات والتكلفات، التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان والهدى. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (41/5): ولو كان القوم -أي: السلف- آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه -على ما يليق بالله-، لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمرها كما جاءت، بلا كيف، فإن الاستواء لا يكون

معلومًا، بل مجهولًا، بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا ثبتت الصفات. اهـ

ويؤكد مقصود ابن قدامة قوله: (ونرد علمه إلى قائله)، والمقصود علم معنى اللفظ لأن اللفظ قد علم بالوحي، وهذا عين التفويض، كيف وقد علمت فيما سبق أن ابن قدامة يرى نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، وعلمت أن هذا أصل مذهب أهل التفويض الذي بنوا عليه مذهبه، فيمتنع حينئذٍ تأويل كلامه وتخرجه على وجه صحيح، لأن ذلك تكلف لما لا يمكن أن يسوغ، والله أعلم.

وقد قطع الشيخ عبدالرزاق العفيفي -رحمه الله- كما في "مجموع رسائله وفتاويه" (1/153)، وقد سئل عن عبارة ابن قدامة هذه التي في "اللمعة"، قطع بأن ابن قدامة مفوض، فقال: مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى، وقد غلط ابن قدامة في "لمعة الاعتقاد" وقال بالتفويض، ولكن الحنابلة يتعصبون للحنابلة، ولذلك يتعصب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أن ابن قدامة مفوض. اهـ

وقال الشيخ العلامة الفوزان في "شرح لمعة الاعتقاد" بنص صوته، معلقاً على عبارة "اللمعة": هذه الجملة غير مسلمة من الشيخ -رحمه الله-، لأنه يقسم نصوص الصفات إلى قسمين: قسم يظهر لنا معناه وتفسيره، هذا نؤمن به، ونؤمن بمعناه وتفسيره، والقسم الثاني: لا يظهر لنا معناه، فهذا نفوضه إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا غلط، لأن جميع نصوص الأسماء والصفات كلها معلومة المعنى، كلها معلومة المعنى، ليس فيها شيء مشتبه، أو من المتشابه، فليست نصوص الأسماء والصفات، ليست من المتشابه، ولا تدخل في المتشابه، كما قرر ذلك شيخ الإسلام -رحمه الله-، وأخبر أنه لم يجد في كلام السلف، ولا في كلام العلماء المعترين، من قال: إن من الأسماء والصفات، أو شيئاً منها من المتشابه، الذي لا يعلمه إلا الله، فكل نصوص الأسماء والصفات، من المحكم الذي يعلم معناه، فيفسر، ويوضح، وليس فيها شيء من المتشابه، الذي لا يعلم معناه، كما يقول هنا. اهـ

وهذا نص صريح على أن ابن قدامة لم يسلم من تفويض شيء من معاني نصوص الأسماء والصفات في أقل الأحوال، وأن عبارته في "اللمعة" تقرر التفويض، فكيف وقد انضم إليها غيرها، كما ستره في الرسالة.

ونص على أنه يرى تفويض معاني نصوص الأسماء والصفات إلى الله محمود عبدالرزاق صاحب كتاب "قضية المحكم والمتشابه" في بحث نفيس له.

وقد جزم الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في "فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ" أن ما قاله ابن قدامة -رحمه الله- ينطبق على مذهب المفوضة، فقال كما في "مجموع فتاويه" (203/1): "وأما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها. اهـ

إلا أنه -رحمه الله- أبعد عن مذهب التفويض فقال بعد كلامه السابق: والمصنف -رحمه الله- إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة. اهـ وهذا جاري على حسن الظن، ولكن عند التحقيق والنظر، والجمع بين أطراف كلام ابن قدامة المتفرق في كتبه نجد أن ابن قدامة ممن يذهب إلى التفويض لنصوص الصفات، ولذا نص الشيخ محمد بن إبراهيم على أن عبارة ابن قدامة تنطبق على مذهب المفوضة. وقد قال قبل ذلك (203/1): لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة، هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته، لفظاً ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة، لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن، كغيرها، لا لبس فيها، ولا إشكال، ولا غموض. اهـ وهذا يخالف ما قاله ابن قدامة، ولهذا نص -رحمه الله- على أن ما قاله ينطبق على مذهب المفوضة.

وقد سبق ذكر جملة من أقوال ابن قدامة التي هي منطبقة جارية على مذهب المفوضة، من القول بأن نصوص الصفات من المتشابه، وكالحروف المقطعة التي لا يعلم معناها، وما رود للامتحان والاختبار بالإيمان بألفاظه، وقد سبق وجه مطابقة ذلك لمذهب المفوضة،

وتفسيره لآثر مالك في الاستواء بتفسير أهل التفويض، فهذا كله مع صريح عبارته هذه يؤكد ما قطع به الشيخ عبدالرزاق العفيفي - رحمه الله - من أن ابن قدامة - رحمه الله - مفوض لنصوص الصفات.

وقد صرح ابن قدامة في كتابه "ذم التأويل" ونص على أن التوقيف جاء بذكر ألفاظ الصفات فيجب الاقتصار على ذلك فقال في كتابه فقرة رقم (81): ومن المعنى أن صفات الله تعالى وأسماءه لا تدرك بالعقل، لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، والله تعالى لا تدركه الأبصار، ولا نظير له ولا شبيهه، فلا تعلم صفاته وأسماءه إلا بالتوقيف، والتوقيف إنما رود بأسماء الصفات، دون كفييتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما رود به السمع، لعدم العلم بما سواه، وتحريم القول على الله تعالى بغير علم. اهـ.

قلت: ومراده بالأسماء الألفاظ، ومراده بالتفسير إثبات ما دلت عليه من المعاني، بدليل أنه غاير بينه وبين الكيف، بحرف العطف.

وقد صرح ابن قدامة في كتابه "الرد على ابن عقيل الحنبلي" الذي رد فيه على "النصيحة" لابن عقيل الحنبلي، صرح فيه تصریحاً لا احتمال فيه على أن الإيمان بنصوص الصفات إيمان بمجرد الألفاظ.

فقال (ص/41 ط) - دار الكتب العلمية: وإنما يحصل التشبيه والتجسيم ممن حمل صفات الله سبحانه وتعالى على صفات المخلوقين في المعنى، ونحن لا نعتقد ذلك ولا ندين به، بل نعلم أن الله تبارك وتعالى {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}، وأن صفاته لا تشبه صفات المحدثين، وكلما خطر بقلبٍ أو وهمٍ، فالله جل وعز بخلافه، لا شبيه له، ولا نظير له، ولا عدل ولا ظهير له، {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}.

وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات، فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها، ولا ريب في صدقها، قائلها أعلم بمعناها، فآمننا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى، فجمعنا بين الإيمان الواجب، ونفي التشبيه المحرم، وهذا أسد وأحسن من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيمياً وتشبيهاً، وتحيل على إبطالها وردّها. اهـ.

وهذا نص واضح في المقصود.

وقال -أيضاً- (ص/41): وأما قوله -ابن عقيل-: هاتوا خبرونا ما الذي يظهر لكم من معنى هذه الألفاظ الواردة في الصفات, فهذا قد تسرع في التجاهل والتعامي, كأنه لا يعرف معتقد أهل السنة وقولهم فيها, وهو قول قد تُرِكَ بين أهلها, وعرف أقوالهم فيها, وإن كان الله سبحانه وتعالى قد أبكمه وأعمى قلبه إلى هذا الحد, بحيث لا يعلم مقالاتهم فيها, مع معاشرتهم واطلاعه على كتبهم, ودعواه الفهم, فالله على كل شيء قدير, وكم قد شرح -ابن عقيل- مقالة أهل السنة في هذه المسألة, وبين الحق فيها بعد توبته في هذه المقالة, وبين أنه إذا سألنا سائل عن معنى هذه الألفاظ قلنا: لا نزيد على ألفاظها زيادة تفيد معنى, بل قرائتها تفسيرها من غير معنى بعينه, ولا تُفسَّر بنفسه, ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة يعلمه المتكلم بها, فنحن نؤمن بها بذلك المعنى, ومن كان كذلك كيف يُسأل عن معنى وهو يقول: لا أعلمه. اهـ

ولا إشكال في تقرير التفويض في هذا الكلام, وقد نقل الموفق كلام ابن عقيل مقرأ له على أنه الحق.

وقد ذكر شيخ الإسلام, كما نقله عنه القاضي في "مذهب أهل التفويض" (ص/208), أنه ممن ذهب إلى التأويل تارة, وإلى التفويض تارة.

قلت: وذهابه إلى التأويل في أمره, ثم رجع عنه إلى التفويض في آخر أمره.

وقال -أيضاً- (ص/36) في الكلام على بطلان التأويل: الوجه السادس: أن التأويل تكلف وحمق وتنطع, وكلام بالجهل, وتعرض للخطر فيما لا تدعو إليه حاجة, فإنه لا حاجة لنا إلى علم معنى ما أراد الله تعالى من صفاته جل وعز, فإنه لا يراد منها عمل يتعلق بها تكليف, سوى الإيمان بها, ويمكن الإيمان بها من غير علم معناها, فإن الإيمان بالجهل صحيح, فإن الله أمر بالإيمان بملائكته وكتبه ورسوله, وما أنزل إليهم, وإن كنا لا نعرف من ذلك إلا التسمية. اهـ

وقال -أيضاً- (ص/37): وإذا انسَدَّ باب التأويل من هذه الطرق كلها مع أن في واحد منها كفاية، لم يبق إلا الطريق الواضح، والقول السديد، وسلوك سبيل الله تعالى التي دلت على استقامتها الآثار، وسلكتها الصحابة الأبرار، والأئمة الأخيار، ومضى عليها الصالحون، واقتفاه المقتفون، وأوصى بلزومها الأئمة الناصحون الصادقون، وهي الأيمان بالألفاظ والآيات والأخبار بالمعنى الذي أراد الله تعالى منها، والسكوت عما لا نعلمه من معناه. اهـ.

إلى أن قال (ص/38): وعائب هذه المقالة لا يخلو إما أن يعيب الإيمان بالألفاظ، والسكوت عن التفسير، أو الأمرين معاً، فإن عاب الإيمان بالألفاظ فهي قول رب العالمين ورسوله الصادق الأمين، صلى الله عليه وسلم، فعائبها كافر بالله العظيم، ولأن عائب الإيمان بها لا يخلو من أن يكون مؤمناً بها أو كافراً، فإن كان مؤمناً بها فكيف يعيب ما هو عليه، وإن كفر بها خرج من الإسلام، وكفر بالإيمان، قال تعالى: {وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون}. وإن عاب السكوت عن التفسير أخطأ، فإننا لا نعلم لها تفسيراً، ومن لم يعلم شيئاً وجب عليه السكوت عنه، وحرم عليه الكلام فيه. اهـ.

ثم ذكر أن عائب هذه المقالة عائب على الرسول، فإنه كان يؤمن بالله وكلماته، ولم يفسر شيئاً من ذلك، ولا بين معناه، وأنه -أيضاً- عائب على الراسخين في العلم، إلى أن قال: وعلى كل، فليس لنا قول نعاب به إن عيب علينا الألفاظ التي آمننا بها، فما عيب إلا قائلها، ولا كفر إلا بالمتكلم بها. اهـ.

وقد صرح كما رأيت بأن الإيمان بالألفاظ من غير تفسير وتعيين معنى لأنه لا يعلم معناها، فالإيمان بها من الإيمان بالجهل الذي لا يعرف منه إلا التسمية، وهذا تفويض لا يخفى، وقد سبق نقل كلام ابن القيم في بيان أن هذا مذهب المفوضة. ولا شك أن ما قرره من أن الطريقة السديدة هي الإيمان بالألفاظ فقط، من غير إثبات المعاني خطأ، فإن ذلك يخالف ما أبانه الله من أنه أنزل القرآن بياناً للناس، وليتدبروا آياته، لأنه بلسان عربي مبين واضح، كما أبانه شيخ الإسلام وابن القيم، وقد سبق نقل ذلك.

تصريح ابن قدامة بأن نصوص الصفات من المحتملات التي لا سبيل إلى تعيين أحد معانيها فيتعين السكوت والاقتصار على الإيمان باللفظ

ومن تصريحات ابن قدامة في وجوب الإيمان بألفاظ نصوص الصفات المؤكد لمقصوده في عبارة اللمعة قوله في كتابه "ذم التأويل" فقرة رقم (82) عقب ما سبق نقله عنه: ومن وجه آخر هو أن اللفظة إذا احتملت معاني، فحملها على أحدها من غير تعيين احتمال أن يحمل على غير مراد الله تعالى منها. اهـ

وقال -أيضاً- في نفس الكتاب: ولأن تعيين أحد المحتملات إذا لم يكن توقيف يحتاج إلى حصر المحتملات كلها، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة جميع ما يستعمل اللفظ فيه حقيقة، أو مجازاً، ثم تبطل جميعها إلا واحداً، وهذا يحتاج إلى الإحاطة باللغات كلها، ومعرفة لسان العرب كله، ولا سبيل إليه، فكيف بمن لا علم له باللغة، ولعله لا يعرف جملاً سوى مجملين أو ثلاثة بطريق التقليد.

ثم معرفة نفي المحتملات متوقف على ورود التوقيف به، فإن صفات الله تعالى لا تثبت ولا تنفى إلا بالتوقيف، وإذا تعذر هذا بطل تعيين مجمل منها على الصحة، ووجب الإيمان بما بالمعنى الذي أَرَادَهُ المتكلم بها، كما روي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه طريقة مستقيمة ومقالة صحيحة سليمة، ليس على صاحبها خطر، ولا يلحقه عيب ولا ضرر، لأن الموجود منه هو الإيمان بلفظ الكتاب والسنة، وهذا أمر واجب على خلق الله أجمعين، فإن من جحد كلمة من كتاب الله متفق عليها كفر بإجماع المسلمين، وسكوته عن تأويل لم يعلم صحته، والسكوت عن ذلك واجب -أيضاً-، بدليل الكتاب والسنة والإجماع، ثم لو لم يكن واجباً لكان جائزاً بغير خلاف.. اهـ

ووجه التأكيد في هذه الأسطر يتلخص فيما يلي:

أنه جعل نصوص الصفات من قبيل الألفاظ المجملة المحتملة لعدة معاني فلا يجوز تعيين أحد هذه المعاني لأنه متعذر، لأنه متوقف على حصر المحتملات كلها، وذلك لا يحصل

إلا بمعرفة جميع ما يستعمل فيه اللفظ من الحقيقة والحجاز، وأن هذا يفتقر إلى معرفة لسان العرب كله، والإحاطة بجميع اللغات، ولا سبيل إلى هذا كله.

ولو أمكن هذا فالنفي للمحتملات التي يحملها اللفظ -عنده- وإبطاها إلا واحداً لا بد فيه من توقيف، وهذا متعذر، فبطل حينئذٍ -عنده- تعيين أحد المعاني التي يدل عليه اللفظ، ومن تلك المعاني ما يدل عليه اللفظ من المعنى الدال على أصل الصفة، والإيمان بمجرد اللفظ، لأنه موجود في الكتاب والسنة، فلا مناص عنه، ولا حيلة عن الإيمان به، إذ يترتب على عدم الإيمان به ردُّ وححد للقرآن الذي هو كفر بالإجماع.

ولا يلتبس عليك قوله: (ووجب الإيمان بها بالمعنى الذي أراده المتكلم بها)، فإن مراده الإيمان به مع عدم العلم به، لأن المتكلم به متفرد بعلمه، كما سبق بيان ذلك فيما سبق عنه، وهذا -أيضاً- يعلم ويعرف من خلال سياق وسباق كلامه الحاضر، فليتأمل فيه بدقة، وبالتأمل فيه يزول الإشكال، ويتضح المراد والمقصود، والله أعلم.

ثم تنبه لقوله: (فحملها على أحدها من غير تعيين، احتمال أن يحمل على غير مراد الله تعالى)، فإنه لم يجزم بأن المعطل حمله على غير مراد الله تعالى، مع أن المشبه والمعطل لا شك في أنه قال على الله غير الحق، ولا يقال: يحتمل، فدل على أن مراده عدم التعيين مطلقاً حتى فيما يحتمل أنه الحق، فيدخل فيه المعنى الحق الذي تدل عليه نصوص الصفات.

تصريح ابن قدامة بأن نصوص الصفات مما لا يحتاج إلى معرفته وأنه إن كان جائزاً كان السكوت عنه جائزاً والسكوت سالماً ولم يقل على الله إلا الحق، والمتأول مخاطراً ويحتمل أن يكون قال على الله غير الحق

قال في فقرة رقم (86) من "ذم التأول": ولأن هذا مما لا يحتاج إلى معرفته، لأنه لا عمل تحته، ولا يدعوا إلى الكلام فيه حاجةً ضرورية أو غير ضرورية، وإذا لم يجب لم يجوز لوجهين:

الأول: أنه إذا كان جائزاً كان السكوت عنه جائزاً، فيكون الساكت سالماً بيقين الإجماع على جوازه، والمتأول مخاطراً خطراً عظيماً، من غير حاجة إليه، وهذا غير جائز. ولأن الساكت عن التأويل لم يقل على الله إلا الحق، والمتأول يحتمل أنه قال على الله غير الحق، ووصفه بما لم يصف به نفسه، وسلب صفته التي وصف بها نفسه، وهذا محرم، فيتعين السكوت، ويتعين تحريم التأويل. اهـ

وقال في كتابه "الرد على ابن عقيل الحنبلي" (ص/36) في الكلام على التأويل: فإنه لا حاجة لنا إلى علم معنى ما أراد الله تعالى من صفاته جل وعز. اهـ
والكلام على هذه الأسطر، وبيان ما فيها من وجوه:

الأول: أنه جعل تأويل نصوص الصفات لا يحتاج إلى معرفته، لأنه لا عمل تحته، ولا تدعو إليه حاجة ضرورية أو غير ضرورية، فلا يجوز حينئذ تأويلها.

وهذا يدل على أن مراده بالتأويل التفسير بتعيين معاني نصوص الصفات التي يشبهها أهل السنة بظاهر اللفظ، لأنه لو أراد به تأويل المعطلة لمنعه اعتماداً على أنه قول على الله بلا علم، وأنه صرف للفظ عن معناه المتبادر إلى الفهم، وتعطيل لصفات الله سبحانه وتعالى.

على أنه لا يسلم له أن معرفة معاني نصوص الصفات مما لا تدعو إليه حاجة ضرورية أو غير ضرورية، إذ الحاجة إليه ماسة، لأن طريق إلى معرفة عظمة الله وجلاله وكماله، الداعية إلى طاعته، والتسليم لأمره وشرعه، والرضا بقدره والخوف والخشية منه، وغير ذلك من

مقتضيات معرفة صفاته سبحانه وتعالى، مما هو من أهم الضروريات التي لا يستغني عنها المؤمن لإكمال إيمانه وإسلامه، وهذا أمر يفوت بالجهل بالمقصود بمعاني نصوص الصفات.

نعم وإن كان لا يترتب عليه عمل من أعمال الجوارح المعروفة، فلا تنتفي الحاجة الضرورية إليه في علم القلب الذي هو منشأ صلاح الجوارح واستقامتها، وبذلك قد تتأكد معرفة نصوص الصفات على معرفة نصوص الأحكام العملية.

ألا ترى أن معرفة معاني نصوص الجنة والنار وأوصافهما وما فيهما، وأمور الغيب، مما لا يترتب عليه عمل الجوارح الحاجة إليه ماسة، لأن معرفة ذلك من موجبات كمال الإيمان بالله ورسوله وشرعه، المقتضي والموجب لانقياد الجوارح وخضوعها واستسلامها.

الثاني: أنه جعل السكوت عنه جائزاً في مقابل جواز الإقدام عليه، وهذا لا يتأتى في تأويل المعطلة، فإن السكوت عنه وتركه والإعراض عنه وهجره من الواجبات المحتمات، لا من الجائز فحسب، لما فيه من التعطيل والتحريف.

الثالث: أنه جعل المتأول مخاطراً لا واقعاً في الخطر بلا شك، و يحتمل أن يكون قال على الله غير الحق، وهذا لا يمكن أن ينزل على تأويل المعطلة، لأن صاحبه واقع في الخطر بلا ريب، وقائل على الله غير الحق بلا شك، ووصفه بما لم يصف به نفسه، وسلب عنه صفته التي وصف بها نفسه.

فثبت من هذا كله أن المقصود بالتأويل الذي يجب السكوت عنه، الذي بمعنى التفسير، وهو إثبات معاني نصوص الصفات المأخوذة من ظواهر النصوص.

وقال في فقرة رقم (84) من "ذم التأول": ولأنه لا خلاف في أن من قرأ القرآن ولم يعلم تفسيره ليس بآثم، ولا تارك لواجب. اهـ

ويفهم من هذا أن من قرأه وعلم تفسيره يثاب وملا بس لمستحب، وهذا لا يمكن حمله على تفسير المعطلة، فإن الواقع فيه يعتبر آثماً مرتكباً لمحذور شرعي عظيم، وواقع في بدعة شنيعة سيئة رديئة.

فعلم بما سبق أن مقصوده بالتأويل المعنى الذي يدل عليه ظاهر اللفظ، والاختصار على مجرد الألفاظ، دون التعرض لمعانيها التي تدل عليها، وهذا كله مبني عنده على تفرد الله بعلم ذلك.

وتفسير القرآن هو معرفة معاني ألفاظه، ولا يجب معرفته عنده، ومن ذلك نصوص الصفات، على أن نصوص الصفات مما معناه ظاهر معلوم بمجرد قرائته، وبالله التوفيق.

الرد على من يستدل بقول أحمد في التفويض كابن قدامة
 فإن قال قائل: قد نقل عن الإيمان الإمام أحمد أنه قال في نصوص الصفات: نؤمن
 بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى.. اهـ نقله عنه ابن قدامة في "اللمعة"، و "ذم التأويل"
 (ص/28)، وأبو يعلى في "إبطال التأويلات" (1/45)، من طريق حنبل، عن أحمد.
 والجواب على هذا من وجهين:

الأول: أن حنبلاً، وهو ابن إسحاق، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، كان
 ثقة، إلا أن الخلال قال: قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها، وأغرب بغير شيء. اهـ
 نقله من "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (1/143)، في ترجمة حنبل.
 وقال شيخ الإسلام في "الاستقامة" (1/75): وحنبل له مفاريد يتفرد بها من الروايات
 في الفقه، والجماهير يروونه خلافه. اهـ

ذكره في الكلام على ما نقله حنبل عن أحمد من قوله: {يأتئهم الله} أنه يجيئ أمره،
 قال: فكذلك هنا -أي مجيئ البقرة وآل عمران غيايتان- إنما يجيئ ثواب القرآن. اهـ
 ثم قال شيخ الإسلام: وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها
 الجمهور، هل تثبت روايته على طريقين، فالخلال وصاحبه قد ينكرانها، ويثبتهما غيرهما كأبي
 حامد. اهـ

قال الذهبي في "السير" (13/52): له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد ويغرب. اهـ
 وقد قال ابن القيم كما في "مختصر الصواعق" (2/406) في سياق رده على من تأول
 النزول بنزول الأمر، وذكر رواية هذا عن أحمد، وذكر طريقة الخلال وصاحبه عبد العزيز فيها،
 وهو الرد، وذكر -أيضاً- قول أبي حامد في إثباتها رواية، ثم قال: والتحقيق أنها رواية شاذة
 مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة -أي العقديّة-،
 ثم ذكر تخريج من يقول بحفظ حنبل وضبطه، لما نقل أنه قاله على سبيل المعارضة والإلزام، وأنه
 لا يستلزم اعتقاد المعارضة صحة ما عارض به.

الثاني: ما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كما في "مجموع الفتاوى" (373/17) من مراد أحمد، فقال:

والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين - أي الاصطلاحى وما عند المفسرين الأوائل - يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل، ولا كيف ولا معنى، ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها، وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، وقد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم، الذي يتأولون القرآن على غير تأويله. اهـ ثم أبان أن مراد أحمد الرد على المعطلة والمكيفة. فتبين بكلام شيخ الإسلام أن مراد أحمد رد المعاني التي تأولتها الجهمية ونحوهم، لا معاني نصوص الصفات التي يدل عليها ظاهر اللفظ لصريح كلام أحمد في هذا الباب من غير طريق حنبل، المحكوم عليها بالغرابة، ومعرفة شيخ الإسلام بكلام أحمد في الأصول والفروع "أَمْرٌ يَجْنُ فِيهِ الْعَوْدُ".

أمر يجن العود فيه فما به = يوماً على من يقتنيه خفاء

ومما يدل على أن مراد أحمد نفي المعنى الباطل، لا معنى اللفظ الظاهر، أنه قرن بنفي المعنى نفي الكيف، حيث قال: (لا كيف ولا معنى)، والكيف إنما ينفي عما ثبت معناه. قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (41/5): فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا ثبتت الصفات. اهـ ويدل عليه قوله: ولا نزيل عنه صفة لشناعة شُنت، وبهذا والذي قبله وجه الشيخ ابن عثيمين في "شرح اللمعة" (ص/36) كلام الإمام أحمد.

قلت: وأما نفي المثل والشبيه، فقد ينفيه من لا يثبت معاني نصوص الصفات، وهم المعطلة المؤولة، بل إن اعتقادهم أن إثبات المعنى الظاهر يقتضي التشبيه والتمثيل، فينفوئهما ويؤولون، ولاعتقاد هذا فوض من قال بالتفويض.

ثم إن الإمام أحمد قد فسّر نصوص الصفات كما سبق ذكر شيخ الإسلام ابن القيم لذلك في "الصواعق" (ص/917).

فذكر ابن قدامة لما نقله حنبل بن إسحاق في "اللمعة" و "وذم التأويل" مستدلاً به على عبارته في "اللمعة": (وما أشكل من ذلك و جب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه), وترك نقل كلام أحمد الذي هو واضح في غير هذا الموضوع دليل يقوي ثبوت تقرير ابن قدامة للتفويض, حيث ظن أن مراد أحمد نفي المعنى المتبادر من اللفظ, كما أشار إلى هذا الظن شيخ الإسلام, وبين كلام أحمد ومراد ابن قدامة اختلاف.

بيان عدم معارضة ذكر ابن قدامة لآيات الصفات في اللمعة لثبوت تفويضه
 فإن قال قائل: فما معنى ذكر ابن قدامة في "اللمعة" فصلاً في آيات الصفات،
 وفصلاً في أحاديث الصفات، ألا يدل هذا على عدم تفويضه، وإثباته للصفات.
 والجواب: أن هذا لا يشكل على ثبوت تفويضه، لأن ذكره لآيات وأحاديث
 الصفات، إنما هو لمجيئ القرآن والسنة بألفاظها، لا أنه يثبت معانيها الظاهرة، وهذا أمر قد
 أفصح به ابن قدامة نفسه في "ذم التأويل" حيث قال (ص/54) ط - دار البصيرة في بيان
 الطريقة الصحيحة في الإيمان بنصوص الصفات: لأن الموجود منه هو الإيمان بلفظ الكتاب
 والسنة، وهذا أمر واجب على خلق الله أجمعين، فإن من جحد كلمة من كتاب الله متفق
 عليها كفر بإجماع المسلمين. اهـ وقد سبق نقل جملة من كلامه من كتابه "الرد على بن عقيل".
 فقال (ص/37-42): الطريق الواضح.. وهي الإيمان بالألفاظ والآيات والأخبار بالمعنى
 الذي أراده الله تعالى منها. اهـ

وقال: وعلى كل، فليس لنا قول نعاب به إن عيب علينا الألفاظ التي آمننا بها.. اهـ
 وقال: وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات، فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ.. اهـ
 وقال في سياق ذكر ما قاله ابن عقيل من الحق: فإذا سألنا سائل عن معنى هذه
 الألفاظ قلنا: لا نزيدك على ألفاظها زيادةً تفيد معنى. اهـ

فلوجوب الإيمان بألفاظ الكتاب والسنة سرد بعض آيات وأحاديث الصفات مع
 إيجابه عدم التعرض لمعناها، وتفويض ذلك إلى الله حيث قال في "لمعته" فقرة (2): وكل ما
 جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن، وجب الإيمان به
 وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من
 ذلك وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهده على
 ناقله. اهـ

بيان أن ذكر ابن قدامة لآثار السلف لا يدل على انتفاء التفويض عنده ولا يشكل -أيضاً- على ما سبق ذكره، ما يذكره ابن قدامة -رحمه الله- من آثار السلف في نصوص الصفات، فيقال: كيف يكون مفوضاً وهو يستدل على كلامه بآثار السلف؟!..

والجواب: أن القائلين بالتفويض يستدلون ببعض أقوال السلف على تفويضهم، لاعتقادهم أن السلف كانوا على ذلك، وذلك لأنهم وجدوا لهم عبارات يردون بها على من يحرف نصوص الصفات إلى غير ما دلت عليه بالتأويل، ويحذرون من التعرض لها بمثل هذا، فظنوا أنهم يرون تفويض معانيها، وليس الأمر كما ظنوا، وإنما منع السلف من تفسيرها بغير ما دلت عليه من المعاني المأخوذة من ظاهر اللفظ.

وقد أشار شيخ الإسلام إلى ظنهم هذا كما في "مجموع الفتاوى" (418/16)، فقال: ثم إنهم يقولون: المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوص في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره، لأننا قد نهيينا أن نقول في كتاب الله برأينا، ولم ينبهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك. اهـ

استدلال أهل التفويض بما نُهي عنه السلف من التفسير فمن ذلك نقلهم عن السلف الكف عن التفسير, وقد نقل ابن قدامة في "ذم التأويل" جملة من أقوالهم, وكذا القاضي أبو يعلى في "إبطال التأويلات". ومراد السلف تفسيرات الجهمية وتحريفاتهم, فحمله المفوضة على التفسير الذي هو بمعنى إثبات معنى اللفظ, ولم يكف السلف عنه.

قال ابن القيم في "الصواعق" (917/3): قال الإمام أحمد, وابن الماجشون, وغيرهما: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه, وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه. قال: وقد فسر الإمام الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابهة, وقال: إنهم تألولوها على غير تأويلها, وبين معناها, وكذلك الصحابة والتابعون, فسروا القرآن, وعلموا المراد بآيات الصفات, كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي, وإن لم يعلموا كيفية كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار. اهـ

استدلال أهل التفويض بقول السلف: أمروها كما جاءت
ومن ذلك قولهم في نصوص الصفات: أمروها كما جاءت, وقد نقل ابن قدامة في
"ذم التأويل", والقاضي ابن يعلى في "إبطال التأويلات" طائفةً من أقولهم, ومراده السلف: أنها
جاءت نصوص دالة على معاني معلومة, وهي الصفات.

قال شيخ الإسلام في "الإكليل" (ص/32): قالوا -أي الأئمة والسلف-: في
أحاديث الصفات: تمر كما جاءت, ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها, التي
مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه, ونصوص أحمد والأئمة قبله بينه في أنهم كانوا
يبتلون تأويلات الجهمية فيها, ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها, ويفهمون
منها بعض ما دلت عليه, كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل, وغير
ذلك. اهـ.

فظن المفوضة أن مرادهم: أمروها كما جاءت ألفاظاً من غير تعرض لإثبات المعنى,
وهذا هو مراد ابن قدامة, كما قد سبق نقل ذلك عنه بصريح عباراته, كقوله في "ذم التأويل"
(ص/51): والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كیفيتها وتفسيرها, فيجب الاقتصار على ما
ورد به السمع لعدم الدليل على ما سواه.

وقال في "ذم التأويل" (ص/11) حاكياً عن السلف أنهم قالوا في نصوص الصفات:
أمروها كما جاءت, ثم قال: وردوا علمها إلى قائلها, ومعناها إلى المتكلم بها. اهـ
فتبين أن مراده بالإمرار إثبات اللفظ دون التعرض لمعناها, كما قاله ابن قدامة في "ذم
التأويل" (43/2), والرد على ابن عقيل الحنبلي (ص/22), مصرحاً به.

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (41/5): وأيضاً فقولهم: أمروها كما
جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه, فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني, فلو
كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير
مراد, أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة, وحينئذٍ فلا تكون قد
أمرت كما جاءت. اهـ.

حتى إن ابن فورك أحد رؤس التأويل والتعطيل، ردَّ دعوى أن قول من قال من السلف: أمرها كما جاءت، ألفاظاً بلا معنى، وإن كان هو مراده التوصل إلى التحريف والتأويل المفضي إلى التعطيل، فقد قال في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" (ص/270)، بعد إبطال دعوى أن نصوص الصفات لا تفهم معانيها ولا تعقل، قال: ..ووجب أن يكون معنى قول من قال بإمرها كما جاءت، على ما جاءت، محمولاً على أنه لا يزداد فيها، ولا ينقص منها. اهـ.

قلت: وياليتَه فعل ذلك، والتزمه فيها، بل جاء إليها فجردها عن معانيها الظاهرة، التي يجب حمل اللفظ عليها، إلى معانٍ أخرى، غير مرادة لله -عز وجل-، ورسوله، صلى الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعطلَّ الله عن صفاته، الدالة على كماله، لشبهٍ عقلية عقيمة، ودلائل كلامية فلسفية عليلة، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ونسأله الثبات على الهدى حتى الممات.

ومن ذلك الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابة والتابعين لم يفسروا نصوص الصفات

وقد صرح بهذا ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص/49)، و "الرد على ابن عقيل الحنبلي" (ص/35).

وكذا فعل أبو يعلى في "إبطال التأويلات" (71/1)، إذ قال: إن الصحابة ومن بعدهم من التابعين، حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا لصرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً، لكانوا أسبق، لما فيه من إزالة التشبيه، بل قد روي عنهم ما يدل على إبطاله - فذكر أثر أم سلمة في الإستواء-، ثم قال: فقد صرحت بالقول بالاستواء غير معقول، وهذا يمنع تأويله على العلو، وعلى الاستيلاء. اهـ

فاستدل بالأثر على أن السلف لم يتعرضوا لمعانيها، وجمع بين معنى اللفظ، وصرفه عن ظاهره، في أن السلف لم يتعرضوا له.

كذا نسب هذا البيهقي في "الأعتقاد" (ص/120) ط: دار الفضيلة، إلى السلف، إذ قال بعد ذكر أدلة الاستواء: ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، ثم إنهم على قسمين: منهم من قبله، وآمن به، ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه، ومنهم من قبله، وآمن به، وحمله على يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد. اهـ

قلت: وكلاهما باطل، ولم يكن السلف على شيء من ذلك.

وغاية ما اعتمدوا عليه في هذا عدم وجدان كلام للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه أفصحوا فيه بأن نصوص الصفات تؤمن بها مع إثبات ما دلت عليه من المعاني حقيقة!!.

قلت: وهذا أمر مسلم، لكن لا لاعتقاد أن الله أستأثر بعلم معانيها، وأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه، لم يكونوا يعلموا معانيها، ولكن لأن هذا كان أمراً معلوماً لديهم، لا يشك فيه أحد منهم، فاستغنوا بمعرفته عن بيانه، إذ البيان إنما يكون فيما يحتاج إلى بيانه، وأما المعلوم معناه بما يوجبه اللفظ فلا يفتقر إلى بيان، وبيانه من تحصيل

الحاصل، ومجرد ذكر اللفظ يكون ذلك بياناً له لوضوحه وفهم المعنى منه. وانظر "مختصر الصواعق المرسله" (ص/40).

وقد سبق قول شيخ الإسلام في "الإكليل" (ص/32) حاكياً عن السلف والأئمة مذهبهم: ويقرون نصوص الصفات على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك. اهـ

قلت: والسلف هم الرسول والصحابة ومن جاء بعدهم من الأئمة إلى نهاية القرون المفضلة، التي جاء النص في تعيينها، كما في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: >خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم<. كما في مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه. انظر "ذم التأويل" (ص/43)، لابن قدامة.

وقول ابن القيم في "الصواعق" (3/917): وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه، وقال: إنهم تأولوها على غير تأويلها، وبين معناها، وكذلك الصحابة والتابعون فسروا القرآن، وعلموا المراد من آيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي. اهـ

وقال الإمام العلامة الشيخ، محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كما في "مجموع فتاويه" (1/203): لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته، لفظاً ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة، لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقة، تليق بجلال الله وعظمته، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن، كغيرها، لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، فقد أخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن، ونقلوا عنه الأحاديث، ولم يستشكلوا شيئاً من معاني هذه الآيات والأحاديث، لأنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة. اهـ

حتى إن ابن فورك شيخ البيهقي، وهو أحد رؤوس أهل التأويل والتعطيل، عقد فصلاً في "مشكل الحديث وبيانه" (ص/267) ط: العلمية، رد فيه قول من قال: إن نصوص الصفات مما لا يجب الانشغال بتأويله وتخريجه وتبيين معناه وتفسيره، بأن النبي صلى الله عليه

وسلم خاطبنا بذلك ليفيدنا أنه خاطبنا على لغة العرب, بألفاظها المعقولة فيما بينها, المتداولة عندهم في خطابها.. إذ لو كان كذلك لكان خطابه خلواً من الفائدة, وكلامه معرى عن معنى صحيح, وذلك مما لا يليق به صلى الله عليه وسلم. اهـ ثم ذكر مذهبه في ذلك ومذهب غيره.

نسبة ابن قدامة ما قرره في الصفات إلى السلف

لما ظن أهل التفويض أن مذهب السلف هو السكوت وتفويض علم معاني نصوص الصفات إلى الله، نسبوا مذهبهم إلى السلف، كما نص على هذا شيخ الإسلام في "درء تعارض العقل والنقل" (4/1)، فقال: ويظنون أن هذه طريقة السلف. اهـ

وقال ابن القيم في "الصواعق" (917/3): وهؤلاء ينسبون طريقتهم إلى السلف، وهي التي يقول المتأولون: إنها أسلم. اهـ

وقال ابن القيم في "الصواعق" (162/1)، فقال: قال شيخنا: وإنما أتى هؤلاء المبتدعة الذين فضلوا طريقة الخلف على طريقة السلف من حيث ظنوا أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه، ولا فهم لمراد الله ورسوله منها، واعتقدوا أنهم بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: { لا يعلمون الكتاب إلا أماني }، وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات، ومستنكر التأويلات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف، والكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فلما اعتقدوا التعطيل وانتفاء الصفات في نفس الأمر، ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ، وتفويض المعنى، وهذا الذي هو طريقة السلف -عندهم-، وبين صرف اللفظ عن حقيقته، وما وضع له إلى ما لم يوضع له، ولا دل عليه، بأنواع من المجازات والتكلفات، التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان والهدى. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (413/5): معرفة مراد الرسول ومراد الصحابة هو أصل العلم، وينبوع الهدى، وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها أنه لا يفهم أحد معانيها، لا الرسول ولا غيره، ويظنون أن هذا معنى قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله}، مع نصرتهم للوقف على ذلك، فيجعلون مضمون مذهب السلف

أن الرسول بلغ قرآناً لا يفهم معناه, بل تكلم بأحاديث الصفات, وهو لا يفهم معناها, وأن جبريل كذلك, وأن الصحابة والتابعين كذلك, وهذا ضلال عظيم, وهو أحد أنواع الضلال في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم, ظن أهل التخييل, وظن أهل التحريف والتبديل, وظن أهل التجهيل. اهـ

قلت ومراده بأهل التخييل المشبهة, وبأهل التحريف والتبديل, المؤولة, وبأهل التجهيل المفوضة, وقد صرح رحمه الله أن الكل ينسبون التفويض إلى السلف. وممن ينسب مذهب التفويض إلى السلف, ممن يرى التفويض, مرعي بن يوسف الكرمي في "أقاويل الثقات" (ص/60), إذ قال: وجمهور أهل السنة والسلف وأهل الحديث, على الإيمان بها, وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى, ولا نفسرها, مع تنزيها له عن حقيقتها. اهـ

ومنهم السفاريني, فإنه قال في "اللوامع" (97/1): ومذهب السلف عدم الخوص في مثل هذا, والسكوت عنه, وتفويض علمه إلى الله. اهـ

وقد صرح من يذهب إلى التأويل في نسبة التفويض إلى السلف, فهذا أبو المعالي الجويني, أحد رؤوس أهل التأويل يقرر مذهب أهل التفويض وينسبه إلى السلف, بعد رجوعه من مذهب التأويل, إلى مذهب السلف - في اعتقاده - الذي هو التفويض, فإنه قال في "الرسالة النظامية" (ص/23), كما نقله عنه صاحب كتاب "مذهب أهل التفويض" (ص/217): قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة, وامتنع على أهل الحق فحواها وإجرائها على موجب ما تبرزه أفهام اللسان منها, فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في أي الكتاب, وفيما صح من سنن النبي صلى الله عليه وسلم, وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل, وإجراء الظواهر على مواردها, وتفويض معانيها إلى الرب.. اهـ

قلت: وهذا آخر ما آل إليه أمر الجويني في الصفات, ظناً منه أنه رجع إلى مذهب السلف, لاعتقاده أن مذهب السلف هو التفويض, وقد نص على هذا عنه شيخ الإسلام ابن

تيمية في "درء تعارض العقل والنقل" (381/3)، فقال: ثم لهم -أي: الجويني وأتباعه- في التأويل والتفويض قولان، فأول قولي أبي المعالي الجويني التأويل، كما ذكره في "الإرشاد"، وآخرها التفويض، كما ذكره في "الرسالة النظامية". اهـ

وقال النووي، وهو أحد أصحاب التأويل في شرح مسلم (452/12)، في شرح حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً: >إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين.. الحديث<، قال: أما قوله: >عن يمين الرحمن<: فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في أول هذا الشرح بيان اختلاف العلماء فيها، وأن منهم من قال: نؤمن بها ولا نتكلم في تأويله، ولا نعرف معناه، لكن نعتقد أن ظاهرها غير مراد، وأن لها معنى يليق بالله تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف، وطوائف من المتكلمين. اهـ

وقال -أيضاً- (381/16)، في باب النهي عن ضرب الوجه، في شرح حديث أبي هريرة مرفوعاً: >إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته<، قال: هو من أحاديث الصفات، وقد سبق في كتاب الإيمان بيان حكمها، وأن العلماء من يمسك عن تأويلها، يقول: نؤمن بأنها حق، وأن ظاهرها غير مراد، ولها معنى يليق بها، وهذا مذهب جمهور السلف، وهو أحوط وأسلم، والثاني: أنها تتأول على حسب ما يليق بتزيه الله، وأنه: {ليس كمثله شيء}. اهـ

وذكر الزركشي في "البحر المحيط" (439/3) الخلاف في التأويل في العقائد، فذكر قول من قال تجرى على ظاهرها، ولا مدخل للتأويل فيها، وهم المشبهة -عنده-. وذكر القول الثاني: وهو أن لها تأويلاً، ولكن نمسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا التشبيه والتعطيل، لقوله: {وما يعلم تأويله إلا الله}. ثم نقل عن ابن برهان أنه قال: وهذا قول السلف.

ثم ذكر قول المؤولة، ثم قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين -أي الثاني والثالث- أنه هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لا يعلم معناه، فعندهم -يعني السلف- يجوز، ولهذا منعوا

التأويل، واعتقدوا فيه التنزيه على ما يعلم الله، وعندنا لا يجوز ذلك، بل الراسخون يعلمونه.. اهـ

ومن أولئك المؤولين لنصوص الصفات الذي ينسبون مذهب التفويض إلى السلف ابن جماعة كما نقل عنه ذلك صاحب كتاب "مذهب أهل التفويض" (ص/160) فإنه ذكر عنه أنه ذكر أن أهل الحق انقسموا في الرد على أهل البدع على قسمين:

الأول: أهل التأويل الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم من المعتزلة والمشبهة والخوارج.. وذكر عنهم أنهم ردوا تلك الآيات والأحاديث المحتملة إلى ما يليق بجلال الله من المعاني بلسان العرب، وأدلة العقل والنقل.

قلت: ومراده بمؤلاء الأشاعرة.

وأن القسم الثاني: القائلون بالقول المعروف، وهو قول السلف، وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى، غير مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى، إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله.. اهـ

ونقل -أيضاً- (ص/161) عن أحمد بن محمد الدردير أنه قال: وأجاب أئمتنا سلفهم بأن الله تعالى منزه عن صفات الحوادث، مع تفويض معاني هذه النصوص إليه تعالى، إيثاراً للطريق الأسلم، وما يعلم تأويله إلا الله، وخلقهم بتعيين محامل صحيحه إبطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصدين، فحملوا اليد على القدرة.. اهـ

ونقل (ص/163) عن محمد بن العظيم الزرقاني في مبحث متشابه الصفات، أنه ذكر أن العلماء اختلفوا في نصوص الصفات إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب السلف، ويسمى مذهب المفوضة، بكسر الواو وتشديدها، وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة. ثم ذكر مذهب المؤولة، وأنه مذهب الخلف المتوسطة.

ومن هؤلاء المؤولة فخرهم الرازي، فإنه قال كما نقله عنه السيوطي في "الإتقان" (14/2)، ومرعي بن يوسف الكرمي في "أقاويل الثقات" (ص/60): اختار الأئمة المحققون من

السلف والخلف, بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال, ترك الخوض في تعيين التأويل. اهـ

وكذا نسبه إلى السلف -أيضاً- من المؤولة السيوطي في الإتيان (14/1).

فهذه نصوص أصحاب التأويل تنسب مذهب التفويض إلى السلف, وهم منه براء كما تكرر نقل شيخ الإسلام عنهم مذهبهم في الصفات, خلاف مذهب التفويض, في هذه الرسالة.

فعلى هذا فلا تغتر إذا رأيت ابن قدامة -رحمه الله- ينسب ما قرره إلى السلف, كما في فعل في "ذم التأويل" (ص/11), وتراه منقولاً بعد أسطر فإنه من هذا الباب.

معنى قول ابن قدامة في نصوص الصفات تجرى على ظاهرها وبيان عدم نفي التفويض عنه بذلك

فإن قال قائل: فما معنى قول ابن قدامة -رحمه الله- في "ذم التأويل" (ص/10): ومذهب السلف الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها. اهـ

فإنه نص على الإيمان بالأسماء والصفات، وإجراءها على ظاهرها؟؟؟!

أجيب: بأن الإيمان بالأسماء والصفات إنما هو بمجرد الألفاظ -عنده- كما سبق بيان ذلك، ويدل عليه هنا أنه نفى تفسيرها، وردَّ علمها إلى قائلها، وليس هذا مذهب السلف، لأن مراده تفويض معناها، وإثبات ألفاظها، ومذهب السلف الإيمان بألفاظها على ما دلت عليه من المعاني، وإنما يفوضون كيفيتها وكنهها.

وأما إجراءها على ظاهرها، فمراد السلف إثبات معانيها الظاهره منها، من غير تأويل ولا تحريف لها إلى غير ما دلت عليه، وأما ابن قدامة -رحمه الله- فيقول: تجرى على ظاهرها وهي مع هذا لا يعلم معناها إلا الله، وهذا تناقض قد أبان أمره شيخ الإسلام -رحمه الله- فقال في "درء تعارض العقل والنقل" (14/1) بعد أن ذكر قول أهل التفويض: وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل.. ثم هؤلاء: منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تجرى على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا: مع هذا: إنها تحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب "ذم التأويل". اهـ

وقال ابن القيم في "الصواعق" (423/2) في الكلام على أصحاب التجهيل المفوضة، القائلين بأن نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، وأنها ألفاظ لا معاني لها، وقد بيّن مذهبهم، وذكر مبناه وأصله، قال: ثم تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجرى على ظواهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً، ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها غير مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا. اهـ

وقد بيّن شيخ الإسلام، أن من يذهب إلى التفويض، يقول مع ذلك: تجرى على ظواهرها، فقال: ولهذا كان هؤلاء تارةً يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك، وأمثاله، في الكلام على مشكل الآثار، وتارةً يفوضون معانيها، ويقولون: تجرى على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى، وأمثاله في ذلك، وتارةً يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارةً، وهذا تارةً، كحال ابن عقيل، وأمثاله. اهـ نقله القاضي في "مذهب أهل التفويض" (ص/208)، ومنه أمثال أبي يعلى ابن قدامة -رحمه الله-.

فلا يشكل إذن هذا الإطلاق من ابن قدامة على ما ثبت من تفويضه لنصوص

الصفات.

إيراد والجواب عليه

فإن قيل: ولم لا يحمل كلامه على محمل حسن, فيقال: مراده بعدم التفسير, تفسير المعطلة, ومراده بالمعنى المردود علمه إلى قائله, كنه الصفات وكيفياتها؟!.

قيل: هذا أمر مطلوب عند الإمكان على جهة حسن الظن, وذلك غير ممكن هنا, لأن مجموع كلام ابن قدامة المتفرق في كتبه, لا يسوغ ذلك, لأن مجموعه يقضي بتفويضه, والجمع بين أطراف كلام الشخص للعلم بعقيدته مسلك شرعي صحيح, كما أبان هذا العلامة أحمد النجمي -حفظه الله- في "تنبيه العجي إلى مخالفات المأربي", إذ قال (ص/14):

وأنا لا أمنع جمع كلام العالم, الذي فيه احتمال, إلى كلامه الآخر ليتبين بالكلام الآخر, هل القائل فيهما يسير على وتيرة واحدة, أم أن كلامه الآخر مناقض للأول, بل إن هذا الجمع المقصود منه, أن يتبين هل هو مشى مع الحق والأدلة في الموضوعين, فتعرف نزاهته, أو يتبين ميله في أحدهما, فيدان بذلك الميل. اهـ

رد المعارضة بكلام ابن رجب -رحمه الله- على ما حررناه من تفويض ابن قدامة
 فإن عارض معارض على ما سبق بقول ابن رجب في "ذيل طبقات الحنابلة"
 (139/2): صنف الشيخ موفق -رحمه الله- التصانيف الكثيرة الحسنة في المذهب فروعاً
 وأصولاً، وفي الحديث واللغة والزهد والرفاق، وتصانيفه في أصول الدين في غاية الحسن، أكثرها
 على طريقة أئمة المحدثين، مشحونة بالأحاديث والآثار بالأسانيد، كما هي طريقة الإمام أحمد
 وأئمة الحديث، ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام، ولو كان بالرد عليهم،
 وهذه طريقة أحمد والمتقدمين، وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره، لا يرى
 إطلاق ما لم يؤثر من العبارات، ويأمر بالإقرار والإمرار، لما جاء في الكتاب والسنة في
 الصفات، من غير تفسير ولا تكيف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل. اهـ
 فجوابه: أن كلام ابن رجب إنما فيه بيان سلوكه طريقة المحدثين والإمام أحمد من جهة
 شحن مصنفاته بالآثار والأحاديث بأسانيدها، والإعراض عن الكلام، واستحسانها لذلك، بل
 قوله في ذكر منهجه في الصفات: يأمر بالإقرار والإمرار من غير تفسير.. إلخ، يشعر بأن مذهبه
 التفويض، وقد بينا ذلك فيما سبق.

وقوله: كان كثير المتابعة للمنقول، أي: البقاء عليه دون تجاوز، لكن ذلك عند ابن
 قدامة في الصفات البقاء على اللفظ كما سبق تحريه.

ثم لو كان مراد ابن رجب أنه على طريقة أحمد والمحدثين حتى في اعتقادهم في تفسير
 نصوص الصفات، وبيان معانيها، فلا يسلم هذا، وذلك أنه ليس مطابقاً لما أفصح به ابن
 قدامة عن اعتقاده في نصوص الصفات، وقد مضى ذكره عنه، ولكن بإشارة موجزة مختصرة
 ليظهر الفرق بين ما أفصح به ابن قدامة وذكره ابن رجب، أذكر ذلك، لأنه أنسب لإيضاح
 المسألة، وإثبات ما قلناه، فنقول:

أفصح ابن قدامة أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، وأن
 الإيمان بما كالأيمان بالحروف المقطعة التي لا يعلم معناها، ومن باب الامتحان بالإيمان بما لا
 يعلم معناه، وفسر أثر مالك في معلومية الاستواء، بأنه معلوم الوجود، وأن غاية ما يجب في

نصوص الصفات الإيمان بألفاظها دون تفسيرها وردُّ علم معناها إلى قائلها، والمتكلم به، وليس في شيء من هذا ما هو اعتقاد المحدثين والإمام أحمد، بل قولهم في الصفات على خلاف ما قرره ابن قدامة تماماً، كما سبق ذلك، فكيف يقال: إنه على طريقة المحدثين والإمام أحمد -رحم الله الجميع-.

وقد قال البريكاني في "القواعد الكلية" (ص41): تتلخص عقيدة المفوضة في البنود

التالية:

أولاً: وجوب الإيمان بالألفاظ والأسماء والصفات الواردة.

ثانياً: وجوب التفويض فيما عدا هذا، سواء قيل لها معنى أو لا.

ثالثاً: أن المقصود من إخفاء معانيها اختبار الخلق بالتسليم لما يؤمرون به.

رابعاً: جهل الخلق بمعانيها، فلا يعلمها ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا أحد البتة،

إما لصرفهم عن ذلك، وإما لعدم بيان الله ذلك لهم. اهـ

قال شيخ الإسلام في "الإكليل" (ص/32)، بعد ذكر قول من عدَّ نصوص الصفات

من المتشابه: والدليل على بطلان ذلك: فيني ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة ولا من

الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية¹، ونفى

أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا

قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معاني صحيحة. اهـ

وقال: نصَّ أحمد في كتابه "الرد على الزنادقة الجهمية" أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن،

وتلكم أحمد على ذلك المتشابه، وبين معناه وتفسيره، بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في

ذلك على سنن الأئمة قبله، فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأن

لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يُبين ويُفسر باتفاق الأئمة، من غير تحريف له عن مواضعه،

أو إلحاد في أسماء الله وآياته. اهـ

¹ أي: قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِي فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾. الآية ﴿﴾.

فقدان بين ما نقله شيخ الإسلام عن أحمد والأئمة، وبين ما صرح به ابن قدامة في عقيدته في نصوص الصفات، تجد أن الفرق بينهما ظاهر واضح، وأن ما قاله ابن قدامة يخالف ما نقله ابن تيمية عنهم، فكيف يسلم أن المقصود على طريقتهم في معاملة نصوص الصفات؟!.

وقال في "الإكليل" (ص/20): ..والصحابة والتابعون لم يمنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال أحد قط من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا تعلم معناها.. وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات، وآيات القدر، وغير ذلك، فلقبوها: هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه، وما تعبدنا الله بتلاوة حروفه بلا فهم، فحوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية¹، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلم عن مواضعه، والغالب على الطائفتين الخطأ. اهـ

فأين ما نقله شيخ الإسلام عن الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين مما قاله ابن قدامة، وخطأ شيخ الإسلام قائله، فبين الكلامين بون ظاهر.

وقال شيخ الإسلام ابن القيم في "الصواعق" (917/3) في الكلام على المفوضة: قال ابن الماحشون، والإمام أحمد، وغيرهما من السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإنه كنا نعلم تفسيره ومعناه، وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهيمة من المتشابه، وقال: إنهم تأولوها على غير تأويلها، وبين معناها، وكذلك الصحابة و التابعون، فسروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي. اهـ

والفرق بين هذا المعتقد ومعتقد ابن قدامة واضح، وقد سبق بيان خطأ من جعل نصوص الصفات كالحروف المقطعة، ومن قبيل ما ورد لامتحان بالإيمان بألفاظه، ومن المتشابه الذي لا يعلم معناه، وأنه لم يقل السلف ذلك، ولم يفسروا أثر مالك وغيره بمعلوم

¹أي: آية آل عمران.

الوجود في الاستواء, ونحو ذلك, فظهر عدم التسليم لكلام ابن رجب إن كان مراده أنه على طريقة أحمد والمحدثين في معاملة نصوص الصفات, وثبت صحة القول بأن ابن قدامة -غفر الله له- وقع في التفويض لنصوص الصفات, فرحمه الله ورفع درجته, وقد رأيت ما نقلته عن البريكان من بنود عقيدة المفوضة, فإنه ينطبق -تماماً- على ما قرره ابن قدامة في نصوص الصفات.

وثبت -أيضاً- بما سبق كله, أن قول ابن قدامة قول يغاير مذهب السلف في إثبات معاني نصوص الصفات على ما دلت عليه في الظاهر, ولهذا لما ذكر الزركشي في "البحر المحيط" (439/5) الأقوال في حكم التأويل في العقائد, ذكر القول الذي يقرره ابن قدامة, وهو الإيمان بنصوص الصفات مع عدم التعرض لتأويله ومعناه, قسماً لمذهب إثبات معاني نصوص الصفات على ظاهرها, ومذهب التأويل, وقد سبق نقل كلامه في الكلام على بيان نسبة المفوضة وأصحاب التأويل مذهب التفويض إلى السلف.

وقبله ابن فورك, أحد رؤوس المؤولة المعطلة, فإنه قال في "مشكل الحديث" (ص/270), بعد رده على من زعم أن نصوص الصفات لا تُفهم معانيها, ولا تُفسَّر, ولا تُعقل, وهو يريد تقرير التأويل, والتحريف لنصوص الصفات عن ظاهرها, قال: بعضهم ممن يتوهم أنه لا سبيل إلى تخريجها, يذهب إلى إبطالها, وبعضهم يذهب إلى إيجاب التشبيه بها, وبعضهم يذهب إلى إخلائها من معانٍ صحيحة. اهـ

فغاير بين مذهب الإثبات لمعاني نصوص الصفات, المفهومة من ألفاظها, الذي هو عنده تشبيه, وبين من يدعي أنها لا تفهم.

أقسام أهل التفويض، ومن أي قسم تفويض ابن قدامة

بين هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، إذ قال بعد بيان معتقدتهم وتسميتهم بأهل التجهيل: ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تجرى على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب "ذم التأويل". اهـ.

قلت: ومذهب ابن قدامة في التفويض على الوجه الثاني من وجهي مذهب أهل التفويض، كما هو ظاهر كلامه الذي سبق نقله عنه وبيان ما فيه من التفويض، وسبقت ذكره وبيانه يغني عن إعادته هنا.

وقد بين ابن القيم -رحمه الله- أيضاً- أن هذا المسلك أوقع أهله في التناقض، فقال في "الصواعق المرسله" (2/422)، بعد بيان مذهبهم: ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجرى على ظواهرها، وتأويلها بما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً، ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا. اهـ.

هذا آخر الكلام على عقيدة ابن قدامة في الصفات، أسأل الله أن يجعل فيه النفع، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وصلى وسلم على نبينا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

تم -بفضل الله ومنه وكرمه وإحسانه- تبييض هذه الرسالة -وله الحمد والمنة- في اليوم التاسع من شهر شعبان عام ألف وأربعمائة وستة وعشرين للهجرة (1426هـ) في دار الحديث المحروسة -بدماج- رحم الله بانيها، وأعز الله خليفته-.

أبو حاتم

سعيد بن دعاس بن سعيد

المشوشي اليافعي

-غفر الله له ولوالديه ولمشايجه-